الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٣٨**

الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/67/300)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الأعضاء، بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، يخول الأمين العام بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين التي يتناولها مجلس الأمن حاليا وإخطارها كذلك بالمسائل التي توقف المجلس عن تناولها.

وفي ذلك الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/67/300، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٣٠ و ١١٧ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/67/2)

البند ١١٧ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد هارديب سينغ بوري، لعرض تقرير مجلس الأمن (A/67/2)

السيد هارديب سينغ بوري (الهند)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية) : السيد الرئيس، أود، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئكم بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن على انتخابكم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

رئيسا للجمعية العامة. وإنه لشرف لي، بصفتي رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أن أعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2). وعرض التقرير هو أكثر من مجرد ممارسة تقديم للتقارير بصفة منتظمة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد التقرير أهمية العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ويتيح فرصة ممتازة للمناقشة وتبادل وجهات النظر، مع عموم الأعضاء بخصوص التقرير المتعلق بأعمال المجلس. ومن ثم، فإنني ممتن لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن.

ويغطي التقرير الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد أعد وفد كولومبيا مقدمة التقرير، حيث أنها كانت قد تولت منصب الرئاسة خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٢. كما أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو وفريقه على جهودهما في إعداد هذه المقدمة، التي أوجه انتباه الجمعية العامة لها، لأنها تعطي لمحة مفيدة عن مختلف الأنشطة التي اضطلع بها المجلس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أيضا أن أشكر الأمانة العامة، التي أعدت أجزاء أخرى من التقرير المعروض الآن على الجمعية العامة.

كما أود أيضا تسليط الضوء على التقييمات الشهرية التي تقوم بها كل رئاسة، والمشار إليها في التقرير. إنها تحتوي على معلومات، تقدم على أساس شهري، بشأن أكثر أنشطة المجلس أهمية عن كل بند من البنود المدرجة على جدول أعماله، مما يسهل الفهم الشامل للتقرير. إن تلك التقييمات الشهرية إجراء هام، يجري القيام به بانتظام في إطار مسؤولية كل رئاسة، ويهدف إلى إطلاع عموم الأعضاء على أعمال المجلس. وأوجه انتباه الجمعية العامة لها أيضا.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ المجلس ٦٠ قرارا وأصدر ٢٥ بيانا رئاسيا و ٨٣ بيانا إلى الصحافة. وعقد المجلس ٢٢٢ جلسة رسمية، منها ٢٠٥ جلسات علنية. وزادت الجلسات المفتوحة، بما في ذلك المناقشات المفتوحة، من شفافية عمل المجلس، وأتاحت تعزيز مشاركة عموم الأعضاء والمجتمع الدولي. وواصلت رئاستا المجلس والجمعية العامة الاجتماع بانتظام على مدار السنة، واستمر تقديم رؤساء المجلس إحاطات إعلامية شهرية لعموم الأعضاء بشأن عمل المجلس.

وعقدت أيضا جلسات بمشاركة البلدان المساهمة بقوات كممارسة منتظمة، وخاصة قبل اتخاذ أي قرار قد يكون له تأثير على ولايات الأمم المتحدة المتعلقة بعمليات حفظ السلام، باعتبار ذلك وسيلة لتجميع معلومات مهمة. وتشكل تلك الممارسات خطوات مفيدة تهدف إلى تعزيز حوار أفضل مع عموم الدول الأعضاء بخصوص أعمال المجلس. وإننا نشجع الوفود على الاستفادة من تلك الفرص المتاحة لتعزيز هذا التفاعل.

واصل المجلس تنفيذه للمذكرة S/2010/507 بشأن أساليب العمل، وسعى إلى إجراء مزيد من الإصلاح لأساليب عمل المجلس كلما كان ذلك ممكنا، بما في ذلك من خلال تحسين التخطيط وتوزيع عبء عمله، وضمان ملاءمة متطلبات تقديم التقارير لهدفها، والحث على مزيد من الاستخدام الفعال لموارد المؤتمرات، وإجراء المزيد من تبادل وجهات النظر بشكل تفاعلي، بين أعضاء المجلس.

لقد عززت الرئاسات الممارسات المفيدة التي تهدف إلى زيادة الفعالية والمنفعة مثل تقديم الإفادات المبسطة من قبل رئيس الجمهورية، والتداولات عبر الفيديو التي تقدم خلالها الإحاطات الإعلامية والمناقشات المفتوحة التي تهدف إلى تحديث المعلومات الميدانية. واتفق أعضاء المجلس على تقليص قوائم المتكلمين مع استخدام البند المتعلق بـ ”مسائل أخرى“ بطريقة أفضل لمناقشة المسائل ذات الاهتمام. وعقدت أيضا

حوارات تفاعلية غير رسمية بصورة منتظمة لكونها ممارسة تشاورية مفيدة.

وتركزت العديد من أنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما هو الحال في السنوات السابقة، على الأوضاع في أفريقيا، بما في ذلك السودان ودارفور وجنوب السودان، وغينيا – بيساو، ومالي، والصومال، ومسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا. وقام المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض ببعثتين إلى هايتي في شباط/فبراير ٢٠١٢، وغرب أفريقيا – سيراليون وكوت ديفوار وليبريا – في أيار/مايو. وعقد المجلس أيضا اجتماعا تشاوريا مع مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي في نيويورك في حزيران/يونيه.

وتابع مجلس الأمن عن كثب، المنازعات العالقة بين السودان وجنوب السودان بعد استقلال جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١. وعقب استئناف القتال على الحدود، اعتمد المجلس القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) في أيار/مايو لتأييد خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي، ومطالبة الطرفين بالتوصل إلى حل تفاوضي لجميع المسائل التي لم تحل عقب الانفصال خلال مدة ثلاثة أشهر. وتابع المجلس عن كثب أيضا تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وفي الوقت ذاته أبقى قيد نظره مسألة المفاوضات الجارية بين السودان وجنوب السودان بشأن المسائل العالقة ذات الصلة باتفاق السلام الشامل تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

وفيما يتعلق بالصومال، فقد كان دعم مجلس الأمن القوي لعملية الانتقال ذا أهمية بالغة فيما يتعلق بوصول قيادة صومالية أكثر تمثيلا إلى السلطة منذ عقود. وأسفرت بعثة التقييم التقني المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن التوصل إلى مفهوم منقّح للعمليات التي تنفذها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتي أسهمت في إحداث تحسن كبير في الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد.

ونظر المجلس في الأحداث التي شهدتها العديد من البلدان، من تلك التي كانت مدرجة على جدول أعماله، قبل وأثناء وبعد الانتخابات التي جرت خلال الفترة قيد الاستعراض. واعتمد مجلس الأمن بالإجماع – عقب التطورات التي حدثت في ليبيا، وأخذ المجلس علما بإعلان التحرير – القرار ٢٠١٦ (٢٠١١) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مؤكدا بذلك على ضرورة أن تشدد الفترة الانتقالية على الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن إنهاء الولايات بشأن حماية المدنيين ومنطقة حظر الطيران، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٩٧٣ (٢٠١١).

واستجاب مجلس الأمن مرارا وتكرارا، مع الشعور بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والأوضاع الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو نظرا لأعمال العنف الناجمة عن حركة‌مارس/٢٣ وأعمال سائر الجماعات المسلحة. وعقب تدهور الحالة الأمنية في مالي جراء الانقلاب العسكري الذي نفّذ في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢ واحتلال الجزء الشمالي من البلد من قبل الجماعات المتمردة المسلحة والجماعات الإرهابية، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) في ٥ تموز/يوليه بهدف تحديد مسار شامل لحل الأزمة في جميع جوانبها. وطلب مجلس الأمن أيضا وضع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل. وكرر المجلس أيضا إدانته الشديدة للانقلاب العسكري الذي حدث في غينيا – بيساو في ١٢ نيسان/أبريل، باعتماده بالإجماع القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) في ١٨ مايو، للمطالبة باستعادة واحترام النظام الدستوري.

وظلت التطورات التي شهدها الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين وآثار الربيع العربي الجارية، ذات أهمية قصوى بين البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس. وعقد المجلس في ذلك الصدد، جلسات إحاطة إعلامية ومشاورات شهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين،

فضلا عن عقد مناقشات مفتوحة فصلية عن تلك المسألة. وأعرب الأعضاء عن شعورهم بالقلق إزاء استمرار الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، وحثوا على التوصل إلى تسوية جميع المسائل عن طريق التفاوض. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات إعلامية قدمتها مفوضية حقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتابع المجلس عن كثب التطورات التي حدثت في سوريا واليمن والعراق ولبنان. وكانت إحدى المسائل الرئيسية التي نظر فيها المجلس الطلب الذي تقدمت به فلسطين من أجل نيل العضوية في الأمم المتحدة. وعقب اعتماد العديد من البيانات الصحفية في عام ٢٠١١، اعتمد المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بالإجماع القرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢) الذي أذن بإرسال فريق متقدم لمراقبة وقف إطلاق النار في سوريا، والقرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لرصد ودعم تنفيذ اقتراح الست نقاط الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، السيد كوفي عنان.

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢)، معربا عن دعم الرئيس منصور هادي، وحكومة الوحدة الوطنية في اليمن، بهدف المضي قدما بعملية الانتقال، وتشجيع المجتمع الدولي على زيادة وتقديم الدعم الفعال لمساعدة الحكومة اليمنية على التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية القائمة.

وواصل المجلس أيضا رصد التطورات الجارية في أفغانستان والبلدان في منطقة آسيا، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وميانمار وتيمور – ليشتي.

وفي أوروبا، تابع مجلس الأمن اهتماماته الطويلة الأمد، المتمثلة في استكشاف السبل والوسائل المناسبة لدعم عملية إضفاء الطابع المؤسسي في البوسنة والهرسك، فضلا عن تشجيع إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات الجارية في قبرص، إلى جانب رصد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والتسوية السلمية للخلافات المتعلقة بالحوار بين بلغراد وبريشتينا.

وكرر مجلس الأمن التزامه بكفالة تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي، والتزامه بمساعدة ذلك البلد في عملية الإعمار عن طريق تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عبر اعتماد القرار ٢٠١٢ (٢٠١١).

وأعطيت مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أولوية قصوى أيضا على جدول الأعمال.

ونظر المجلس أيضا في المسائل المتعلقة بالمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، واستمع إلى تقارير مقدمة من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ورئيس محكمة العدل الدولية.

وتشمل الأولويات الأخرى في جدول أعمال المجلس المسائل الموضوعية والعامة والمشتركة على حد سواء. وعقدت مناقشات ومشاورات بشأن السلام والأمن في أفريقيا، فضلا عن تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

وعلاوة على إشادته بدور المنظمات دون الإقليمية، فقد حث المجلس على التعاون معها، وخاصة مع الاتحاد الأفريقي عبر القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) الذي يشجع على تعزيز تلك العلاقة.

وبرزت أيضا مسائل الأطفال والصراعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، على جدول أعمال المجلس. وعقدت العديد من المناقشات الهامة خلال الفترة نفسها. وفي آب/أغسطس ٢٠١١ وعقب إجراء مناقشة مفتوحة بشأن عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2011/17) سعى من بين أمور أخرى، إلى تعميق التعاون القائم بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بوحدات شرطة.

واعتمد مجلس الأمن أيضا، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ٢٥ قرارا مدّد عبرها ولايات العديد من بعثات حفظ السلام والمراقبة.

اوفي تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع (S/PV.6805) للنظر في التقرير السنوي للجنة بناء السلام (S/2012/70)، وأعقب المناقشة حوار تفاعلي ركز على كيفية تحقيق كامل إمكانات اللجنة وجمع كل الأطراف حول استراتيجيات مشتركة.

وأبقى مجلس الأمن قيد نظره التهديد الذي يمثله الإرهاب، واستمع لإحاطات إعلامية منتظمة قدمها رؤساء اللجان المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي بيانات صحفية، أدان المجلس بشدة الأعمال الإرهابية التي وقعت في أماكن مختلفة في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١١ وتموز/يوليه ٢٠١٢.

ويمكنني أن استطرد بشأن المسائل التي كانت قيد نظر المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكنني أفضل أن استمع لكم، سيدي الرئيس، ولممثلي الدول الأعضاء الأخرى. ولذلك لم أذكر عدة مسائل أخرى نوقشت بالتفصيل في التقرير ويمكن الرجوع إليها.

ويشمل التقرير السنوي المعروض على الجمعية كمية كبيرة من المعلومات الإحصائية الوصفية والتحليلية عن أعمال المجلس، وتطلب إعداد التقرير بذل جهود جدية من جانب الوفود في المجلس والأمانة العامة. وآمل أن تغتنم الدول الأعضاء هذه الفرصة لمناقشة التقرير، وسأكون مسرورا بنقل اقتراحاتهم إلى زملائي في المجلس. وهناك دائما مجال للتحسين، وسيستفيد أعضاء المجلس من تعليقات الجمعية واقتراحاتها.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وفي البداية، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقدير الحركة لتعهدكم بالمساعدة في النهوض بعملية إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وأن أهنئ الممثل الدائم لأفغانستان على تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. كما تغتنم الحركة هذه الفرصة لتشكر الممثل الدائم للهند، الرئيس الحالي للمجلس، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ونشكر أيضا الوفد الكولومبي على جهوده في صياغة مقدمة التقرير خلال رئاسته للمجلس في تموز/يوليه.

وتولي حركة عدم الانحياز أهمية كبيرة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن من خلال المفاوضات الحكومية الدولية، وعلى أساس المقرر ٥٥٧/٦٢ والمقررات اللاحقة، التي توجت باتخاذ المقرر ٥٥٤/٦٥. وينبغي أن يعالج إصلاح مجلس الأمن بطريقة حسنة التوقيت وشاملة وشفافة ومتوازنة، وبدون تحديد مواعيد نهائية مصطنعة. كما ينبغي أن يتناول الإصلاح جميع المسائل الموضوعية المتصلة بمسالة العضوية والتمثيل الإقليمي وجدول أعمال المجلس وأساليب عمله وعملية اتخاذه القرار، بما في ذلك حق النقض (الفيتو). وينبغي أن يسعى الإصلاح لحشد أوسع قبول سياسي ممكن من جانب الدول الأعضاء، تمشيا مع أحكام الميثاق والمقررات ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص المقرر ٥٥٧/٦٢.

وينبغي أن يسعى توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة وفعالية. وفي ذلك السياق، أقر مؤتمر القمة السادس

عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في طهران، بالظلم التاريخي الذي وقع على أفريقيا في ما يتعلق بتمثيلها في المجلس وأعرب عن تأييده لزيادة تمثيلها وتعزيزه في مجلس الأمن بعد إصلاحه. كما أحاط مؤتمر القمة علما بالموقف المشترك الأفريقي، على النحو المجسد في توافق إزولويني وإعلان سيرت.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن أمر بالغ الأهمية لفعالية المجلس. وتشكل الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر رئيسية ينبغي أن يحافظ عليها المجلس في جميع أنشطته. ولا تزال حركة عدم الانحياز ترفض أي محاولة لاستخدام المجلس منبرا للسعي لتحقيق أهداف سياسة وطنية. ونشدد على أهمية عدم الانتقائية والحياد في أعمال المجلس. كما تكرر الحركة الإعراب عن قلقها حيال استمرار تعدي مجلس الأمن على مهام وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتناوله المسائل التي عادة ما تقع في نطاق اختصاص هاتين الهيئتين. ونرفض محاولات المجلس المستمرة لاستخدام المسائل المواضيعية قيد نظره لتمديد ولايته إلى مجالات لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يلتزم المجلس التزاما صارما بنطاق السلطات والمهام التي أناطتها به الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتظل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن مسألة تستدعي القلق البالغ لبلدان عدم الانحياز. وينبغي أن تحدد بوضوح أهداف نظم الجزاءات وأن يكون فرضها لفترة زمنية محددة وينبغي أن تستند إلى أسس قانونية يمكن الدفاع عنها.

وخضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام الجمعية العامة راسخ بقوة في الميثاق. ويشكل نظر الجمعية في التقرير السنوي للمجلس عنصرا أساسيا في العلاقة بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين. ويشيد القرار ٦٦/٢٩٤ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة بالتحسينات التي أدخلت على جودة التقارير السنوية للمجلس ويشجع المجلس على إجراء المزيد من التحسينات عند الضرورة.

وبعد أن درست حركة عدم الانحياز تقرير هذا العام بإمعان، فإنها تعتقد أنه لا يزال هناك مجال واسع لتحسين جودة التقرير. وينبغي أن يكون التقرير أكثر إيضاحا وتحليلا في تقييمه لأعمال المجلس، بما في ذلك في الحالات التي عجز فيها المجلس عن اتخاذ إجراء، فضلا عن تقييم الأسباب الكامنة وراء النتائج المختلفة، سواء كانت في شكل قرارات أو بيانات رئاسية أو بيانات صحفية.كما أن من الضروري أن تعكس التقارير السنوية في المستقبل الآراء العامة التي تعرب عنها الدول غير الأعضاء في المجلس خلال مناقشاته المفتوحة. وينبغي أن تحدد الأمانة العامة أي مسائل تغطيها أي إحاطات إعلامية بالتنسيق مع أي دولة معنية أو طرف وبعد موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن.

وتؤيد حركة عدم الانحياز زيادة التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتشعر الحركة بالأسف لأن لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الأعضاء الجدد لم تتمكن من إصدار توصيات ايجابية لطلب فلسطين الانضمام عضوا كاملا إلى الأمم المتحدة، بسبب عدم الإجماع فيما بين أعضاء المجلس على المسألة. وتؤيد الحركة تأييدا تاما الطلب الذي قدمته فلسطين، وهو متسق مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.

ولا تزال حركة عدم الانحياز ملتزمة بالعملية الجارية للإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وينبغي أن تقرر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أي تدابير للإصلاح من خلال عملية حكومية دولية. ولا بد من سماع صوت جميع الدول الأعضاء واحترامه.

وأود أن أدلي ببعض العبارات الإضافية بصفتي الوطنية ممثلا لمصر. أود أن أعلن تأييدنا للبيان الذي سيدلى به لاحقا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. والمقرر التوافقي ٦٢/٥٥٧، الذي يقرر الشروع في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، يحدد بوضوح معايير تلك العملية، فضلا عن مبادئها وإطارها. وتنص الفقرة (د) من المقرر على أن تعقد المفاوضات الحكومية الدولية استنادا إلى الاقتراحات التي تقدمها الدول الأعضاء وحدها.

يتمثل الأساس المنطقي في الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للعملية وفي تفادي تعرض حياد ونزاهة رئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية للخطر. الهدف الرئيسي من المفاوضات هو ضمان أكبر قدر ممكن من القبول السياسي من جانب الدول الأعضاء نفسها.

لقد ثبت أن مواضيع التفاوض الخمسة في المفاوضات الحكومية الدولية مترابطة فيما بينها ترابطا لا ينفصم. وتشكل حزمة متكاملة لا يمكن فصل أجزائها بعضها عن بعض، ويتعين الموافقة عليها في مجملها. وهذا هو السبب في أن الحلول و/أو المبادرات الجزئية التي قدمتها بعض الجماعات قد فشلت في حشد ما يلزم من تأييد الدول الأعضاء.

ينبغي أن تهدف المفاوضات الحكومية الدولية إلى التوصل إلى اتفاق شامل يكون له تأثيره على هيكل السلطة في مجلس الأمن. ما برحت مصر، جنبا إلى جنب مع المجموعة الأفريقية، تعارض أي عملية صياغة تنطوي على دمج اللغة وتوحيد المواقف في نص من النصوص بدون الاتفاق أولا على المبادئ والمعايير المتعلقة بالمسائل الرئيسية الخمس.

يذكر التقرير السنوي لمجلس الأمن، المطروح للنظر فيه اليوم، في أولى صفحاته: ”واهتم المجلس في الكثير من أنشطته ومناقشاته وجهوده بالحالة في عدة بلدان أفريقية“ (A/67/2، صفحة ١). وعلى الرغم من هذه الحقيقة، تظل أفريقيا دون تمثيل في فئة العضوية الدائمة وممثلة تمثيلا دون ما تستحقه في فئة العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن مقارنة بالمناطق الأخرى. لا يسعى الموقف الأفريقي الموحد، كما يتجلى في توافق إزولويني، إلى فرض مصالح سياسية وطنية. بل يهدف إلى تحقيق التطلعات المشروعة لقارة بأكملها، تضم ٥٤ بلدا. وهدفنا رفع الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا فيما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن. لقد أصبح تحسين تمثيل الدول النامية في مجلس الأمن إحدى الركائز الأساسية لعملية الإصلاح منذ اتخاذ القرار ٤٨/٢٦. وتشدد مصر على ضرورة أخذ موقف أعضاء جامعة الدول العربية في الحسبان، التي تطالب بمقعد دائم للمجموعة العربية في أي توسيع مستقبلي لفئة العضوية الدائمة بالمجلس. كما نشدد على ضرورة مراعاة موقف منظمة التعاون الإسلامي، التي تطالب بتمثيل كاف للعالم الإسلامي في أي من فئتي العضوية بمجلس الأمن. وفي الختام، لا يسعني أن أختم بياني بدون أن أقدم مثالا عمليا يذكرنا بالحاجة الملحة إلى إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. بالأمس، طلبت مصر عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للتصدي لما تقوم به إسرائيل من تصعيد ينذر بالخطر في غزة. إننا نقدر تقديرا عميقا الاستجابة الجادة لرئيس المجلس، سعادة السفير هارديب سينغ بوري، بدعوته إلى عقد جلسة للمجلس بعد مرور أقل من ست ساعات على تقديمنا طلبنا (S/PV.6863). بيد أن المجلس لم يتمكن من الموافقة على عقد جلسة علنية، فقرر عقد جلسة مغلقة. يثبت ذلك الحاجة إلى المزيد من الشفافية في عمل المجلس. ويبين ذلك أن مسائل إجرائية تثيرها فئة محدودة من أعضاء المجلس يمكنها إعاقة عمل المجلس.

وفي الختام، تؤكد مصر مجددا الحاجة إلى إرادة سياسية من جانبنا جميعا، سواء كنا دولا كبيرة أم صغيرة، نامية أم متقدمة النمو، دائمة العضوية وغير دائمتها، بغية تحقيق نتيجة فعالة تحظى بالقبول السياسي على أوسع نطاق ممكن.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة البلدان التي قدمت مشرو القرار A/61/L.69/Rev.1 قبل ست سنوات. تضم مجموعة L.69 طائفة متنوعة من البلدان النامية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، تجمعها قضية واحدة، هي إصلاح مجلس الأمن إصلاحا شاملا ودائما. المجموعة متمسكة بصلابة باقتناعها بأن توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة بمجلس الأمن ضروري حتى يعكس ذلك بصورة أفضل حقائق العالم المعاصر، ويجعل مجلس الأمن أكثر خضوعا للمساءلة وأفضل تمثيلا وشفافية. لقد اضطلعنا، في مجموعة L.69، بدور مفيد في إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية. وما برحنا نشارك في تلك المفاوضات على أساس الفهم أن ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة تتطلب تأييد أغلبية تبلغ ثلثي أعضاء الأمم المتحدة لاتخاذ أي قرار بهذا الصدد.

أسمحوا لي في البداية أن أسجل في المحضر تقدير المجموعة للعمل الذي قام به السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة. لقد كان جزءا لا يتجزأ من المفاوضات الحكومية الدولية منذ ٢٠٠٩. خلال الجولة الثامنة للمفاوضات الحكومية الدولية، المعقودة خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، كان من الواضح أن العضوية ترغب في إصلاح مبكر يتضمن توسيعا في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وإدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس. ثانيا، تقر العضوية بالدور الإيجابي والبناء الذي ما برحت المجموعة L.69 تضطلع به. ولا شك في أن حقيقة أن مجموعتنا هي المجموعة الوحيدة التي ما فتئت عضويتها تتنامى بمرور الأعوام دليلٌ على دورها المؤثر. وتمشيا مع ما دأبنا عليه من تأييد نشط لعملية الإصلاح، فقد قدمنا أيضا عددا من الاقتراحات الرامية إلى تحويل تفاعلاتنا ومداولاتنا إلى مفاوضات حقيقية.

ثالثا، تمكنت مجموعتنا أيضا من تعزيز التقارب مع المجموعات المتماثلة التفكير، وبخاصة المجموعة الأفريقية. لقد ظلت مجموعة L.69 ولجنة العشرة التابعة للمجموعة الأفريقية تتعاونان تعاونا وثيقا فيما يتعلق بالإصلاح الشامل. وأود أن أؤكد اليوم أن مجموعة L.69 تعترف بالموقف الأفريقي الموحد. إننا على قلب رجل واحد في التأكيد على أن الإصلاح الذي نتوخاه بعيد المدى والقصد منه كفالة أن يتغير هيكل المجلس والطريقة التي يعمل بها تغييرا جذريا حتى يعكس حقائق الجغرافيا السياسية في الوقت الحالي.

هناك تلاقٍ واضح في كل واحدة من المسائل الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن. وبحسب مجموعة L.69، تتمثل أوجه التقارب في ما يلي.

أولا، يجب توسيع مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة.

ثانيا، يجب أن يحصل الأعضاء الدائمون الجدد على نفس الصلاحيات والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض.

ثالثا، ينبغي منح المقاعد الإضافية في مجلس الأمن بعد توسيعه لأعضاء دائمين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وكذلك من منطقة غرب أوروبا ودول أخرى. ينبغي أن تكون هناك مقاعد إضافية غير دائمة لأفريقيا وآسيا ومجموعة أوروبا الشرقية، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فضلا عن مقعد غير دائم واحد للدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنسّق المجموعات الإقليمية فيما بينها لتكفل أن يكون هناك تمثيل منتظم للدول النامية الصغيرة في فئة العضوية غير الدائمة.

رابعا، ينبغي زيادة عدد أعضاء المجلس ليصل إلى منتصف العشرينات، وينبغي أن يكيف المجلس أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في عمله على النحو الملائم، وتحسين مساءلته أمام العضوية وزيادة شفافية عمله.

خامسا، يجب أن يُحترم، نصا وروحا، دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية التمثيلية والتداولية لصنع السياسات في الأمم المتحدة. ومن رأي المجموعة أنه ينبغي الشروع فورا في المفاوضات الحكومية الدولية بهدف إضفاء الطابع الرسمي على نقاط الالتقاء التي ذكرتها للتو.

وفي الختام، أسمحو لي أن أذكّر بالفقرة ٣٠ من إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) الذي أعلن فيه قادة العالم، ضمن ما أعلنوه، اعتزامهم تكثيف جهودهم الرامية إلى تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في جوانبه كافة. وأود أيضا أن أشير إشارة محددة إلى الفقرة ١٥٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي أعلن فيها قادة العالم عن عزمهم دعم الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصف ذلك عنصرا ضروريا لجهودنا الشاملة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، ومن ثمّ زيادة تعزيز فعاليتها ومشروعيتها وتنفيذ قراراتها.

ولا تزال مجموعة L.69 ملتزمة بالاضطلاع بدورها في ضمان ألا يترك ذلك الإصلاح الشامل للأجيال المقبلة.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم، التي تساعدنا في التركيز بصورة ملموسة على مسألتين متصلتين بمجلس الأمن: وهما التقرير السنوي (A/67/2) وعملية الإصلاح.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصدى المجلس لعدة أزمات إقليمية في أفريقيا، لا سيما الأزمتين مالي وغينيا – بيساو، عقب انقلابين عسكريين، والأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الناجمة من أعمال العنف التي ارتكبتها حركة ٢٣ مارس. كما تناول المجلس الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في سوريا واليمن، وحالات في آسيا، وتحديدا، في أفغانستان وميانمار وتيمور – ليشتي. كما كرس المجلس وقتا طويلا للمسائل المواضيعية والعامة، مثل سيادة القانون وبناء السلام ومنع نشوب النزاع ومنع الانتشار والتعاون مع المنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي.

وفي ذلك السياق، نقدر جودة التقرير ومقدمته التي أعدها زميلنا ممثل كولومبيا، السفير نيستور أوساريو، والجهود المكثفة التي بذلت لجعلها أكثر استكمالا وتفصيلا. ونناشد مجلس الأمن مواصلة السير في ذلك الاتجاه باعتباره سبيلا لتحسين علاقته مع الجمعية العامة ولتعزيز المزيد من انخراط الدول الأعضاء في إجراءاته.

وبالنسبة لموضوع إصلاح مجلس الأمن، أود أن ابدأ مداخلتي بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على رسالتكم المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر التي تخطروننا فيها بتعيين السفير تانين رئيسيا للمفاوضات الحكومية الدولية. وكما تلاحظ الرسالة على النحو الواجب، فان هناك، في إطار الدول الأعضاء ”شواغل شتى وآراء مختلفة بشأن مختلف جوانب هذه المسألة المعقدة والحساسة“. وإضافة إلى ذلك، أشارت رسالتكم عن حق إلى أن ”القدرة على التنبؤ والشفافية الكاملة لا تزالا عنصرين أساسيين في العملية الجارية.“ وتختتم الرسالة بإبلاغنا باعتزامكم العمل بشكل وثيق مع رئيس الفريق.

ونتفق معكم تماما. ونحن على اقتناع بان إصلاح مجلس الأمن أحد أكثر المواضيع الحساسة والانقسامية في الأمم المتحدة، إذ انه يؤثر على المصالح الاستراتيجية لجميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة. كما أننا مقتنعون بان هناك حاجة إلى الشفافية والقدرة على التنبؤ من أجل بناء الثقة فيما

بين الدول الأعضاء. ولذلك السبب نعتبر رئيس الجمعية العامة الضامن المحايد والنهائي للعملية بأكملها.

وأود أن الخص بإيجاز الفلسفة الكامنة وراء اقتراح مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن مجموعتنا هي المجموعة الوحيدة التي دخلت المفاوضات الحكومية الدولية ببعض الأفكار الجديدة. وهي دليل على مرونة لم تقابل بمثلها على الإطلاق.

وتقوم جميع الركائز الثلاث لمنبرنا على أساس أهمية انتخاب مجلس الأمن وعلى أساس المقرر ٥٥٧/٦٢. أولا، إن إجراء انتخابات منتظمة أمر حتمي لكفالة اتسام مجلس الأمن بالمسؤولية وسهولة الوصول إليه وتكسب فيه العضوية باعتبارها مسؤولية متميزة ولا تمنح بوصفها حقا دائما لفرادى الدول تحقيقا لتطلعاتها الوطنية؛ ثانيا، تجعل عملية الانتخابات المجلس يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغييرات المستمرة في المشهد السياسي والاقتصادي في العالم؛ ثالثا، يزيد النظام الانتخابي الطابع التمثيلي لمجلس الأمن. فالعضوية الدائمة، التي لا يشترط تأييدها من عموم الأعضاء، ليس لها طابع تمثيلي على الإطلاق.

وتمشيا مع تلك المبادئ، اقترحت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء فئة جديدة للمقاعد لها فترة ولاية أطول تصل إلى ست سنوات، فضلا عن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين العاديين. كما ينص اقتراحنا على تحديد حصة لتمثيل الدول الصغيرة في مجلس الأمن.

ونحن على اقتناع أيضا بان هناك حاجة إلى معالجة نقص تمثيل أفريقيا، وعليه يعرض اقتراحنا حلا توافقيا مجديا يعالج الخصائص المتميزة لتلك القارة. وتشمل بعض التفاصيل اعتراف الميثاق وحجم المجلس وتخصيص مقاعد جديدة؛ فعلى سبيل المثال، بموجب الاقتراح سيخصص لأفريقيا ٤٠ في المائة من المقاعد الجديدة، لا سيما المقاعد ذات فترة الولاية الطويلة. ونقترح أن يختار ممثلي أفريقيا أو يتناوب اختيارهم الاتحاد الأفريقي أو مجموعة الدول الأفريقية، وبعد ذلك تقدم قائمتهم إلى الجمعية العامة للانتخاب. وبتلك الطريقة، سيتم الاعتراف بطموحات قارة، بدلا من تطلعات فرادى الدول الأعضاء.

وأخيرا، نرى انه ينبغي تحسين أساليب عمل المجلس بزيادة الانفتاح والشفافية، وان يكون مجلس الأمن أكثر خضوعا للمساءلة أمام الجمعية العامة – وسيكون انتخاب المجلس أفضل ضمان في ذلك الصدد – وينبغي تقييد حق النقض (الفيتو)، إذا لم يلغ.

وإذ أتناول العملية الآن، فان الانتقال من فريق عمل قديم العهد إلى المفاوضات الحكومية الدولية نشأ من المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي اتخذ بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٨. وينص ذلك المقرر على أن المفاوضات ينبغي أن تستند إلى اقتراحات الدول الأعضاء. ويضيف أن المسائل الرئيسية أو القابلة للتفاوض ينبغي معالجتها بصورة شاملة، وهو بالتالي يرفض بشكل واضح أي نهج تجزيئي. ولا بد من التمسك بذلك القرار. وأي محاولة لفرض نهج تجزيئي محكوم عليها بالفشل. وستلقى المصير نفسه الاقتراحات التي لم تأذن بها الدول الأعضاء أو لم تنشأ منها.

ومن الواضح أن إصلاح مجلس الأمن لا يزال مسألة حساسة للغاية وتوجد بشأنها شواغل عميقة ونقاط اختلاف في إطار الدول الأعضاء. وبعد ٢٠ عاما تقريبا من المحاولات الفاشلة لفرض كل واحد منا رؤى متضاربة بشأن الآخر، فإننا جميعا بحاجة إلى العمل معا للتوصل إلى حل توفيقي حقيقي يمكن أن يحظى بأوسع دعم سياسي ممكن – وبالتالي يأتي دور رئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية باعتبارهما بناة للثقة ويمكنهما إقناع الأطراف الفاعلة بالجلوس إلى نفس الطاولة. ولكن، وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢، لا بد أن يبقى تحديد أوراق اللعبة في أيدي الدول الأعضاء.

وستكون إحدى الطرق البناءة لبدء الدورة تشاور رئيس المفاوضات مع الدول الأعضاء للاتفاق على جدول زمني ثابت وشفاف للأعمال. واثبت ذلك النهج أن مفيد في العام الماضي، ونحن نناشدكم والسفير تانين تكرار تلك الخطة. وأي اقتراح لم تتفق عليه الدول الأعضاء أو تأذن به سيخاطر بإعادتنا إلى المربع الأول. وذلك ما لا نريده. كما انه لن يشجع على إحراز تقدم ملموس في عملية الإصلاح.

وفي ذلك السياق، يمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا على دعم ومرونة مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان لمجلس الأمن على إعداد التقرير عن الأعمال التي اضطلع بها خلال العام الماضي (A/67/2). واطلع وفد بيلاروس على الوثيقة بتمعن وهو يحيط علما بطابعها الشامل والزاخر بالمعلومات. ونحن نؤيد الرأي القائل إن من شأن التقرير أن يكون أكثر فائدة للوفود، لا سيما وفود الدول غير الأعضاء في المجلس، إذا تضمن عناصر لتحليل الحالات في مناطق العالم المختلفة. ونرى انه كان بالإمكان تحقيق ذلك بنقل عناصر التحليل إلى وثائق التقرير الشهري الذي تعده الوفود التي تتولى رئاسة مجلس الأمن.

وفي العام الماضي شهدنا مدى أهمية دور مجلس الأمن في نظام العلاقات الدولية في الوقت الحالي. وتفضل بيلاروس صون ذلك المركز وتعزيزه. ونعتبر مجلس الأمن عنصرا رئيسيا في صون السلام والأمن الدوليين. ولا شك أن على المجلس، بغية أن يظل حجر الزاوية في النظام القائم، أن يتصرف تمشيا مع وقائع الوقت الحالي. وفي ذلك السياق، لا نرى أي بديل سوى إصلاح تلك الهيئة، التي أنشأها الميثاق. وعلاوة على ذلك، لا بد أن يستند ذلك الإصلاح إلى نهج توافقي وان يؤدي إلى تعزيز فعالية المجلس والنهوض بها.

ويشكل إحداث تغييرات شاملة في المجلس على أساس المسائل الخمس القابلة للتفاوض، على النحو الوارد في المقرر ٥٥٧/٦٢، إحدى الخطوات الرئيسية نحو تحويل الأمم المتحدة إلى آلية فعالة للاستجابة بفعالية لحالات الأزمة.

ولا يمكننا أن نتغاضى عن كون مسألة إصلاح مجلس الأمن ظلت مستمرة لأكثر من ٢٠ عاما. وأبدت الأطراف في علمية المفاوضات تصميما وجدية في اعتزامها تحقيق نتيجة نهائية. ومع ذلك، لا يمكن لأي وفد أن يدعي أن تلك المفاوضات تحرز أي نتائج موضوعية حتى الآن.

ولإحراز نتائج، نحن بحاجة إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة. وفي الوقت نفسه، نعارض الخطوات المتسرعة للطرح للتصويت مسألة لم تدرس بالتفصيل أو تحظى بتأييد واسع من الدول، أو قد تحدث تأثيرا سلبيا على المفاوضات في المستقبل.

ونرى أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يؤدي إلى تقسيم السلطات بصورة أكثر توازنا وعدلا. ونؤيد زيادة عدد المقاعد في مجلس الأمن بغية منح جميع المجموعات الإقليمية مقاعد إضافية في المجلس. ونحيط علما بنقص تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية فيما بين الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ونؤكد مجددا على موقفنا المعلن إزاء زيادة تمثيل المجموعة فيما بين الأعضاء الدائمين في المجلس.

ونعتقد أن من الضروري مواصلة تعزيز شفافية الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن. ونرحب بتوسيع ممارسة عقد المناقشات المفتوحة وإصدار البيانات الرئاسية، بما في نهاية الفترة. ونرى انه سيكون من المفيد مواصلة تطوير تلك الممارسة.

وتتسم المحافظة على توازن منظومة الأمم المتحدة بأكملها أهمية قصوى. ولذلك نرى أن من غير المقبول تدخل

مجلس الأمن بلا مبرر في مجالات اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان.

تولى الرئاسية نائب الرئيس، السيد شارلس (ترينيداد وتوباغو).

ونعتقد أن هناك حاجة إلى إشراك الدول غير الأعضاء في المجلس بدرجة أكبر حينما تتخذ القرارات التي تؤثر على مصالحها، وإلى توسيع ممارسة عقد الجلسات المفتوحة والى تنظيم التفاعل الوثيق بين لجان الجزاءات والبلدان المتأثرة بالجزاءات.

واليوم، نحن مواجهون بالأهداف الهامة المتمثلة في إصلاح الأمم المتحدة بأكملها ومجلس الأمن على وجه الخصوص. ويتغير السلام والنظام الدولي بسرعة مذهلة. وببساطة ليس لدينا أي حق أخلاقي في إضاعة عام آخر في عملية للتفاوض لا توصلنا إلى أي نتيجة. وفي ذلك الصدد، تناشد بيلاروس جميع الأطراف في عملية المفاوضات إبداء الإرادة السياسية والاستعداد للتوصل إلى حلول توافقية، وهو أمر بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات اللازمة لإصلاح مجلس الأمن وتعزيز المنظمة بأكملها.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن اشكر رئيس مجلس الأمن، السفير هارديب سينغ بوري، على تقديمه تقرير المجلس السنوي إلى الجمعية العامة (A/67/2)، والسفير نيستور أوساريو والوفد الكولومبي على إعدادهما لمقدمة التقرير خلال رئاستهما لمجلس الأمن في تموز/يوليه.

ويقدم التقرير السنوي لجميع الدول الأعضاء استعراضا شفافا وشاملا للأعمال المكثفة لمجلس الأمن. ونأمل أن يواصل التقرير تيسير تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين هيئتي الأمم المتحدة الرئيسيتين المتكافئتين. وتأخذ الولايات المتحدة على محمل الجد أهمية التأكد من اطلاع جميع الدول الأعضاء على أعمال المجلس وإشراكها على النحو المناسب في هذه الاعمال. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نشهد أن المجلس عقد ٢٢٢ جلسة رسمية، منها ٢٠٥ جلسات علنية، في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. كما أن الولايات المتحدة ملتزمة بتحسين أساليب عمل المجلس، ولا نزال نشجع زيادة التفاعل بين الدول الأعضاء والفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن.

لقد عقد مجلس الأمن جلسته الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، برئاسة أستراليا. وفي ذلك الوقت، قال وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق والسفير لدى الأمم المتحدة، إدوارد ستيتينيوس، الإبن، إن الجمعية العامة تتحمل، في جملة أمور، المسؤولية عن بناء العالم الذي يمكن أن يسود فيه السلام الدائم، وإن على مجلس الأمن أن يعمل على استمرار حفظ السلام. وبعد مرور ٦٧ عاما تقريبا، لا يزال المجلس مكرسا لتلك المهمة.

ويلزم المجلس، بوصفه هيئة العالم الرئيسية للتعامل مع التعاون الأمني العالمي، أن يعكس وقائع القرن الجديد. ونقر بان المجموعات المختلفة للدول الأعضاء قدمت اقتراحات بإضافة أعضاء دائمين وغير دائمين على السواء، وأيضا بإضافة أعضاء يتمتعون بحق النقض (الفيتو). والولايات المتحدة منفتحة من حيث المبدأ لزيادة متواضعة للأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء، ولكننا نعقد اعتقادا جازما بان أي نظر في زيادة فئة الأعضاء الدائمين يجب أن يكون ذا طابع مخصص لبلدان بعينها. وعلاوة على ذلك، فان الولايات المتحدة لا تحبذ أي توسيع للمجلس يؤدي إلى تغيير الهيكلة الحالية لحق الفيتو. ونظرا لأنه حتى الآن لم يحظ أي اقتراح بتوافق الآراء فيما بيننا في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، فان علينا أن نشمر من سواعدنا وان نناقش سبل المضي قدما معا.

وتحقيقا لتلك الغاية، ترحب الولايات المتحدة بمواصلة المفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة للجمعية العامة. ولا تزال الولايات المتحدة تعتبر تلك المفاوضات أفضل منتدى لبناء طريق يؤدي إلى إصلاح مجلس الأمن. وفي جولتنا الأخيرة للمفاوضات الحكومية الدولية في تموز/يوليه، أوضحت الولايات المتحدة أن الطريق نحو إيجاد حل لا يمر عبر الإنذارات النهائية، ولكنه يمر عبر اتخاذ النهج التدريجي. ونرحب باستمرار دور السفير تانين بصفته رئيس عملية المفاوضات ونثق بأنه سيقودنا إلى ذلك الطريق. ونؤكد له على تعاوننا الكامل معه.

ولا يزال من الضروري أن نعمل معا من خلال المفاوضات الحكومية الدولية للتغلب على خلافاتنا ولإيجاد حل شامل يفي بالتطلعات المشتركة للدول الأعضاء. ونتطلع كثيرا إلى مواصلة الحوار مع جميع الدول الأعضاء.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن اعرض موقف أفريقيا إزاء إصلاح مجلس الأمن بالنيابة عن لجنة العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي. وأود أن اشكر رئيس الجمعية على عقد هذه المناقشة بشأن البند ١١٧ من جدول الأعمال. وبادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السفير زاهر تانين على إعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية وان أعرب عن تقديرنا لجهوده خلال الدورات الماضية.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي نحو هذه المسألة الهامة للغاية وان أوضح أننا نتطلع إلى الاستفادة من التقدم المحرز خلال الدورة السادسة والستين استنادا إلى مقرر الجمعية العامة ٥٥٤/٦٥.

ومما يثلج صدرنا خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين أن رؤساء الدول والحكومات أكدوا مجددا على ضرورة إصلاح مجلس الأمن بغية جعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وشرعية. وبالتالي علينا جميعا أن نواصل السعي لهدف التوصل إلى اتفاق عاجل بشأن نموذج للإصلاح يأخذ بعين الاعتبار القيم الأساسية للأمم المتحدة، وهي تحديدا، الشمول والديمقراطية والمساءلة والمساواة والشفافية.

ومن الواضح بشكل متزايد أنه بعد قرابة عقدين من النقاش، يبدو أننا نقترب تدريجيا من مرحلة ستفقد عندها الأمم المتحدة مصداقيتها إذا عجزنا عن توليد الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم بشأن هذه القضية الحاسمة جدا. ومازلنا نحث الدول الأعضاء على التحلي بالمرونة في مساعينا المشتركة من أجل بناء نظام حوكمة عالمي أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية.

ولا تزال أفريقيا تشارك في المفاوضات الحكومية الدولية، منتهجة سياسة الباب المفتوح، وذلك بهدف تصحيح الظلم التاريخي الذي تعاني منه كونها القارة الوحيدة غير الممثلة في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن والتي تعاني من نقص التمثيل في فئة العضوية غير الدائمة. والمجلس لا يزال في محور الحوكمة العالمية في صون السلم والأمن الدوليين. وأعربت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) عن ضرورة تعزيز الطابع التمثيلي للمجلس وقابليته للمساءلة وفعاليته وشرعية قراراته، وكذلك الطابع الديمقراطي لعملية صنع القرار فيه. ولذلك، فإن تصحيح الظلم التاريخي الواقع على القارة والذي طال أمده يصبح أمرا ضروريا وملحا.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحث عموم أعضاء الأمم المتحدة على العمل مع أفريقيا على وجه السرعة لمعالجة هذا الظلم. ونحن ملتزمون ببناء تحالفات لدعم الموقف الأفريقي الموحد مع مختلف جماعات المصالح والدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية، على نحو يتفق مع ولاية لجنة العشرة، وذلك بهدف إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر. وتحقيقا لهذا الغرض، دُعيت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى إدراج مسألة إصلاح مجلس الأمن ضمن أولويات سياساتها الخارجية.

وموقف أفريقيا هو طموح قاري، نعتقد أن جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على دراية تامة به الآن. وفي هذا الصدد، من المهم أن نذكر بأنه عندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كانت أفريقيا في معظمها غير ممثلة، وعندما أجري أول إصلاح في عام ١٩٦٣، لم يتم النظر في إدراج أفريقيا في فئة العضوية الدائمة في ذلك الوقت. وقد تغيرت الظروف بعد ذلك ومن العدل ببساطة أن تكون أفريقيا ممثلة بشكل كامل في جميع أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن. والتمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن يعني، وفقا لتوافق آراء إزولويني وإعلان سرت، أولا، الحصول على ما لا يقل عن مقعدين دائمين، مع كل صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض في حالة بقائه. وثانيا، نحن نطالب بخمسة مقاعد غير دائمة.

وبروح التزامنا بمعالجة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة، يجب أن نسعى الآن إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدما في التنقيح رقم ٣ للنص المجمع الذي قدمه الميسر. وقد قدمت مقترحات مختلفة حول كيفية المضي قدما في الوثيقة. وبينما دعا رئيس عملية التفاوض الحكومية الدولية، في جملة أمور، إلى إعادة صياغة الوثيقة، تواصل بعض الدول الأعضاء الدعوة إلى تبسيطها أو اختصارها و/أو دمج المواقف. وفي الآونة الأخيرة، أوصى الميسر، في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، من بين أمور أخرى، بضرورة اتباع نهج حقيقي للأخذ والعطاء يُبنى على وثيقة موجزة يتولى هو صياغتها وبعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن إصلاح مجلس الأمن لتقييم الحالة الراهنة واقتراح سبل للحفاظ على التقدم في العملية.

وبالتالي هناك، أولا، ضرورة للتوصل إلى اتفاق عام بشأن كيفية التعامل مع النص. ونحن لم نتوصل بعد إلى هذا الاتفاق. ثانيا، نحن بحاجة إلى مزيد من التوضيح من الميسر بشأن محتوى ونطاق وثيقته الموجزة المقترحة. ثالثا، نحن بحاجة إلى القيمة المضافة للاجتماع الرفيع المستوى المقترح، لأننا لم نتوصل إلى أي اتفاق منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما دعا رؤساء الدول والحكومات إلى إصلاح مجلس الأمن في موعد مبكر. ولذلك، نرى أنه سيكون من المفيد بقدر أكبر أن يقدم الميسر المزيد من الإيضاحات لتوصياته.

وتصحيح الخلل الحالي في تشكيل المجلس بغية جعله جهازا أكثر شرعية، تتمثل مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، لا يزال مسؤولية جماعية للدول الأعضاء كافة. ونأمل أن تستفيد هذه الدورة من التقدم المحرز خلال الدورة الماضية وأن تسرع وتيرة المناقشة وتزيد من صراحتها وحيويتها وتجعلها أكثر مرونة وتوافقا وحسما لكي تولد الإرادة السياسية اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى سرعة إصلاح مجلس الأمن، وفقا لرؤية قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

أود أن أختتم كلامي بتوجيه الشكر إلى رئيس مجلس الأمن، السفير هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند، على عرضه تقرير المجلس السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (A/67/2)، والذي يغطي أنشطة المجلس خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ونحن نتطلع إلى تعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة وإلى تحسين أساليب عمل المجلس.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): نقدر كثيرا هذه الفرصة لكي نناقش، في السياق الأوسع للجمعية العامة، الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن مؤخرا ولنتدبر في أفكار لجعل تلك الهيئة أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافة.

والبرازيل تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير ريموند وولف، الممثل الدائم لجامايكا، بالنيابة عن مجموعة البلدان التي قدمت مشروع القرار A/61/L.69/Rev.

ويسعدنا أن نلاحظ أن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) يسلط الضوء على بعض الجهود المبذولة لزيادة الشفافية في أنشطة المجلس. والمناقشات المفتوحة والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبعثات الميدانية والتواصل مع التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام هي جميعا محاولات هامة لجعل المجلس أكثر شمولا ولتعزيز فعالية قراراته.

ومع ذلك، لن يتسنى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، بما يتماشى مع الواقع السياسي الحالي، إلا من خلال إصلاح حقيقي لهيكله الحالي. وما فتئت أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء تدعو إلى تحقيق هذا الهدف، وذلك حسبما أظهرت مرة أخرى المناقشات التي عُقدت حول هذا الموضوع خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. كما أعربت أغلبية كبيرة عن تأييدها لتوسيع المجلس في فئتي العضوية ولتحسين أساليب عمله.

والبرازيل، جنبا إلى جنب مع شركائها في مجموعة الأربعة ومجموعة مشروع القرار L.69، تؤيد بقوة المفاوضات الحكومية الدولية منذ بدايتها. ونعيد التأكيد على التزامنا بتلك العملية. غير أن الوقت قد حان لبدء مرحلة جديدة في محادثاتنا. والمرحلة الجديدة ينبغي أن تكون موجهة نحو تحقيق نتائج وأن تتسم بإجراء مفاوضات حقيقية وموضوعية. ولكي يحدث ذلك، من الضروري إعداد وثيقة تفاوض تتضمن عددا أقل من الخيارات وتركز على الأفكار التي حظيت بدعم واسع من الدول الأعضاء. وإعداد وثيقة تفاوض موجزة أمر ذو أهمية محورية لإطلاق العملية ولتوصلنا إلى نتائج ملموسة.

وقد قدم رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير ظاهر تانين، في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه، تقييمه للعمل الذي تم الاضطلاع به خلال الدورة السابقة للجمعية العامة ونقل توصيات تشكل، من وجهة نظر البرازيل، أساسا سليما لعملنا في المستقبل. ونحن نشيد بمبادرته تلك.

وتوفر لنا الرسالة مجموعة واضحة من الخيارات التي تمكننا من المضي قدما، والسعي إلى إحراز تقدم ملموس. وتمشيا مع مقترحاته، فنحن مستعدون للدخول في مفاوضات جادة بهدف تحقيق إصلاح مجدٍ.

إن تحقيق التقدم في إصلاح مجلس الأمن أمر طال انتظاره. ويحدونا الأمل أن تستأنف المفاوضات الحكومية الدولية قريبا، بناءً على التقدم المحرز حتى الآن، بما في ذلك الإسهامات التي تقدمها الدول الأعضاء، والتوصيات التي قدمها الرئيس. ونرحب في هذا الصدد، بالرسالة التي وجهها رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أعاد فيها تعيين السفير تانين لأجل مواصلة ترؤس المفاوضات الجارية في الجلسات العامة للجمعية العامة. والبرازيل مستعدة للتعاون في العمل الذي يؤديه السيد تانين.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الرئيس على قيادته للجمعية العامة أثناء الدورة الحالية.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2) ومسألة إصلاح مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لأعضوية الجمعية العامة، التي قدمت دعما قيما لترشيح جمهورية كوريا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤.

لقد شارك مجلس الأمن بنشاط عبر التصدي لعدد كبير من التحديات في جميع أنحاء العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل المجلس الجهاز الدولي الوحيد الذي يعوّل عليه في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولا غنى عن مشاركة المجلس بطريقة نشطة في تعزيز السلام والنهوض بالعملية السياسية في أماكن مثل تيمور – ليشتي وجنوب السودان والسودان والصومال.

ولقد شهدنا في ذلك الصدد، تطورات مشجعة في الصومال. فقد أسهم دعم المجلس لعملية الانتقال، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، في وضع أسس قوية لإنشاء حكومة شرعية.

وقد ساعد الإجراء الحازم من قبل المجلس، على النحو المتوخى في قراره ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي اعتمد بالإجماع على منع تصاعد العنف بين السودان وجنوب السودان، فضلا عن تمكين المفاوضات بشأن المسائل العالقة من إحراز تقدم. وتعتزم جمهورية كوريا، من جانبها، الإسهام في تحقيق الاستقرار وإعمار المنطقة، عن طريق إرسال فرقة هندسية مؤلفة من ٣٠٠ فرد إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الأشهر المقبلة.

و في تيمور – ليشتي، تقترب الأمم المتحدة الآن من إنهاء مشاركتها النشطة، على نحو ناجح، في مجال بناء السلام وتحقيق الاستقرار منذ عام ١٩٩٩،. ونرى أن من الضروري أن يحذو المجتمع الدولي حذو تلك المشاركة الناجحة التي تتخذ شكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – التي تشكل استثمارا في السلام يؤتي أكله لأنه يسفر عن نتائج واضحة.

وتعرب جمهورية كوريا أيضا عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به مجلس الأمن فيما يتعلق بإدارة التطورات أثناء الربيع العربي في بلدان تمتد من ليبيا إلى اليمن. وننوه باعتماد قرارات المجلس بشأن ليبيا، بما في ذلك القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) والقرار ٢٠١٦ (٢٠١١) اللذان يوفران أساسا سياسيا لتحسين الحالة الأمنية في البلد. ونرحب أيضا بالقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، بشأن الانتقال السياسي في اليمن.

ولا تزال سوريا تشكل أكبر تحدٍ للأمن والسلام اليوم. وتعرب جمهورية كوريا عن شعورها بالقلق العميق إزاء القتل الجماعي للمدنيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا. ونثني على جهود المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، بتكليف من مجلس الأمن، بهدف تنفيذ الاقتراح المؤلف من ست نقاط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونأمل مخلصين أن يتمكن المجلس من تعزيز، وحدته والتصرف بحزم في هذه المسألة المأساوية الطويلة الأمد، التي تترك آثارا كبيرة على الأمن الإقليمي.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، فإن جمهورية كوريا تؤيد تماما الحل القائم على أساس الدولتين، بوصفه رؤية تعيش فيها فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام ورخاء. ونأمل أن يتم التوصل إلى حل سلمي تفاوضي لهذه المسألة في المستقبل القريب، بدعم من المجتمع الدولي.

ومن بين الشواغل الأخرى التي لا يزال يواجهها المجتمع الدولي، هناك التحديات التي تواجه الحفاظ على النظام الدستوري في الأنظمة الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء الانقلابات العسكرية التي حدثت في مالي وغينيا – بيساو في وقت سابق من هذا العام، ونرحب بالإجراءات الصارمة التي اتخذها مجلس الأمن، على النحو الذي يبينه القراران ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٤٨ (٢٠١٢) على التوالي. والأمر الذي يثير القلق أيضا أن أنشطة العناصر المسلحة تؤدي إلى زعزعة السلام والاستقرار في المناطق الهشة. فهناك حركة ٢٣ مارس في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة في منطقة وسط أفريقيا، إلى جانب وجود جماعات مسلحة أخرى في شمال مالي، وهي جميعا أمثلة على ذلك. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن العمل بحزم ويقظة في التصدي لمثل هذه القوى المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار، فإن جمهورية كوريا تؤيد اعتماد المجلس على وجه السرعة البيان الرئاسي بشأن إطلاق كوريا الشمالية قذيفة طويلة المدى في نيسان/أبريل

٢٠١٢ (S/PRST/2012/13)، ونرحب به. وننوه بشكل خاص إلى أن البيان قد أدان بشدة إطلاق تلك القذيفة، مؤكدا أنه يمثل انتهاكا خطيرا لقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). وأعرب البيان عن عزم المجلس على اتخاذ إجراءات بناءً على ذلك، في حال إطلاق كوريا الشمالية قذيفة أخرى أو إجرائها تجربة نووية. ونحيط علما أيضا بعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الذي يتضمن تحديد كيانات إضافية خاضعة لتدابير الجزاءات في أيار/مايو من عام ٢٠١٢.

وفي ما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال عدم الانتشار، فإن جمهورية كوريا تعرب عن تقديرها للدور المتعاظم الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على النحو المبيّن في قرار المجلس ٢٠٥٥ (٢٠١٢). ونرحب أيضا بالبيان الرئاسي بشأن الأمن النووي (S/PRST/2012/14) المؤرخ في نيسان/أبريل.

وتعرب جمهورية كوريا أيضا عن تقديرها لعمل مجلس الأمن في المسائل المواضيعية والشاملة. ونرحب بتعاظم مشاركة المجلس في المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والأطفال والصراع المسلح، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونرى أنه ينبغي أن يبذل المجلس جهودا أكبر في مجال تحديد الروابط بين المسائل الموضوعية والحالات الخاصة بكل بلد، علاوة على مواصلة تركيز المسائل وجعلها أكثر عملية، بهدف الإسهام بقدر أكبر في تحسين الحالة في الميدان.

لقد بذل المجلس – خلال الفترة المشمولة بالتقرير – جهودا ملحوظة لتعزيز مشاركة العضوية على نطاق أوسع في عمله، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد الجلسات العامة، وتقديم إحاطات إعلامية شهرية من قبل رئيسه. وينبغي أن يواصل المجلس تعزيز تلك الجهود، بهدف توفير قدر أكبر من الانفتاح والشفافية في عمله.

وينبغي أن يعمل المجلس أيضا على توسيع علاقاته وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فقد أصبح التعاون مع المؤسسات الإقليمية ضروريا أكثر من ذي قبل من أجل التوصل إلى حلول مناسبة للأزمات والصراعات، فضلا عن الاستخدام الأمثل للموارد والقدرات.

وفيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، فإن جمهورية كوريا ترى أن السبيل الوحيد المعقول المؤدي إلى مجلس أكثر تمثيلا وفعالية وديمقراطية وقابلية للمساءلة، يتمثل في عقد انتخابات دورية. فعقد الانتخابات بصورة دورية أمر أساسي لكفالة تحقيق مبدأ الديمقراطية، الذي هو من صميم شرعية إصلاح المجلس نفسه. وينبغي أن يستند الإصلاح بقوة على نهج شامل وقائم على أساس العضوية، على النحو المنصوص عليه في المقرر ٥٥٧/٦٢.

نحن نتطلع إلى قيادة السفير تانين بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن حتى نتمكن من إحراز تقدم ملموس خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن جمهورية كوريا، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٤، لن تدخر جهدا في السعي إلى تعزيز المساءلة والشفافية وكفاءة المجلس.

السيد فيسكونتي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن تقديري للبيان الاستهلالي لرئيس مجلس الأمن، السفير هارديب سينغ بوري، وعلى عرضه للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2). وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لكولومبيا الذي أعد، بصفته رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه، هذا التقرير المهم إلى الجمعية العامة. لقد حرص، مع فريقه، على أن يعكس عمل المجلس على نحو كامل وشفاف. وأود

أيضا أن أشكر الأمانة العامة، التي دعمت هذه العملية. وأغتنم هذه الفرصة كي أنوه بالجودة العالية للموقع الشبكي الجديد للمجلس، الذي يتضمن معلومات مستكملة بجميع اللغات عن نشاط مجلس الأمن. يشكل هذا أيضا تقدما يفيد المنظمة بأسرها.

إن تحسن نوعية تقارير المجلس إلى الجمعية العامة دليل على التحسين المستمر في أساليب عمل المجلس، من أجل فائدة جميع الدول الأعضاء في منظمتنا. وفي هذا السياق، تعرب فرنسا عن تقديرها لعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي يسر، هذا العام، تحت إشراف سفير البرتغال، الذي أهنئه هنا، إدخال تحسينات عديدة. وعلى وجه الخصوص، نؤيد التفكير بشأن الترويج الحقيقي للمناقشات، ولا سيما بشأن المسائل ذات الأهمية العامة، والحوار مع البلدان المساهمة بقوات ومراعاة مكافحة الإفلات من العقاب بشكل أفضل في عمل المجلس.

ستشكل المناقشة العامة المقبلة بشأن أساليب العمل تحت الرئاسة الهندية للمجلس فرصة لتبادل الآراء مع جميع الدول بشأن هذا الموضوع. وفي هذه المناسبة، ستطرح فرنسا مرة أخرى فكرة أن ينبذ أعضاء المجلس الدائمين بشكل مشترك استخدام حق النقض عندما ينظر المجلس في الجرائم والفظائع الجسيمة.

وبالإضافة إلى تحسين أساليب عمل المجلس، نحن نعلم أن إصلاح أساليب عمل المجلس أمر ضروري. يقول كثيرون منا هنا هذا طوال ٢٠ عاما حتى الآن. يجب أن يخضع مجلس الأمن لخطة إصلاح طموحة، كي يعكس بشكل أفضل واقع العالم اليوم ويتلاءم على نحو أوثق مع التحديات الجديدة بينما يبقى في وضع يمكنه من تحمل مسؤولياته بالكامل بالنظر إلى الأزمات التي تهدد الآن السلم والأمن الدوليين.

إن عملية المفاوضات الحكومية الدولية برئاسة السفير تانين مكنتنا من إحراز تقدم في تفكيرنا. إن الجولة الثامنة من المفاوضات جعلت مناقشاتنا أكثر دينامية في ما يتعلق بالمبادرات التي قدمتها الدول الأعضاء أو مجموعات الدول الأعضاء. يجب ألا يضيع الزخم، ينبغي استكشاف الطريق الذي رسمه الميسر من خلال الجهود الجماعية للدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، ترحب فرنسا بالقرار الذي اتخذه رئيس الجمعية العامة بإعادة تعيين السفير تانين ميسرا. علينا أن نعمل على أساس آخر المقترحات.

وفرنسا، من جانبها، تؤيد توسيع مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية. مطالبنا لم تتغير – لا بد من أن يراعي إصلاح مجلس الأمن ظهور قوى جديدة لديها كل من الإرادة والقدرة على تحمل مسؤولية الوجود الدائم في المجلس والتي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في وضع يسمح لها بتقديم مساهمة كبيرة في عمل المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تؤيد فرنسا تعزيز وجود البلدان الأفريقية، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين، فضلا عن ترشيح اليابان وألمانيا والبرازيل والهند للحصول على مقاعد دائمة.

ينبغي ألا يوضع إصلاح مجلس الأمن في مؤخرة أولوياتنا. وبالمساعدة الفعالة الجديرة بوافر التقدير من الميسر، السفير تانين، من سلطة رئيس الجمعية إعطاء زخم حاسم للمناقشات. وفرنسا، شأنها شأن العديد من الدول في الجمعية العامة، على استعداد للعمل بنشاط للخروج من المأزق. وسوف تقدم فرنسا إسهامها ودعمها فيما نواصل عملنا.

السيد الجار الله (الكويت): يطيب لوفد بلدي، في البداية، أن يتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمن للشهر الحالي، سعادة الممثل الدائم للهند، على تقريره المعروض أمام الجمعية العامة (A/67/2)، وما تضمنه من أنشطة تعامل معها مجلس الأمن في السنة الماضية، والتي تشير إلى زيادة ملحوظة

في حجم أعمال المجلس. ويسرنا أن نعرب عن بالغ التهنئة للدول الصديقة الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، استراليا، لكسمبرغ، جمهورية كوريا، رواندا، الأرجنتين، على انتخابها لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤.

كما نؤكد تأييدنا لكلمة ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. ونرحب كذلك بالجهود المبذولة والمقدرة لسعادة السفير تانين لقيادة أعمال المفاوضات الحكومية الدولية، متمنين أن تشهد هذه الدورة تقدما ملموسا في مسألة إصلاح مجلس الأمن وتحقق انجازا تاريخيا طال انتظاره يلبي رغباتنا جميعا في تفعيل دور المجلس وتحسين أدائه.

لا غرابة في أن يصنف هذا البند بأنه أحد أهم البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، في وقت بات واضحا فيه حاجتنا الماسة لاتخاذ مواقف مفصلية وحاسمة تسهم في دفع عملية إصلاح مجلس الأمن. وبالرغم من وجود إجماع بين الدول الأعضاء على مبدأ التغيير والإصلاح، إلا أننا لم نزل غير قادرين على التوصل إلى فحوى التغيير المطلوب اتخاذه.

ونؤكد هنا على أهمية أن تحظى أية مقترحات في ما يخص توسيع وإصلاح مجلس الأمن باتفاق عام تصادق عليه كافة الدول الأعضاء. لقد مضى أكثر من ٢٠ عاما على المناقشات الرامية إلى توسعة عضوية مجلس الأمن وتحسين أساليبه وطرق عمله، وتم طرح العديد من المبادرات والأفكار. إلا أن القضية لا تزال متعثرة، وبحاجة إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة لتقريب وجهات النظر والوصول إلى الهدف المنشود. فالتحديات المتواترة في الساحة السياسية الدولية تدفعنا لبذل المزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات والتأكيد على العمل الجماعي.

طوال الأعوام الماضية، فإن موقف دولة الكويت من عملية إصلاح مجلس الأمن لا يزال يرتكز على الثوابت الرئيسية التالية.

أولا، إن مسألة إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون وفق تصور عام يهدف إلى الاستمرار في عملية إصلاح وتطوير جميع أجهزة الأمم المتحدة والتطلع إلى إضفاء المزيد من التكامل والتوازن على عمل المنظمة. وضرورة التركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وألا يتم التعدي على اختصاصاتها، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يقتصر دور مجلس الأمن على أداء المهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن أية أفكار يتم تداولها لإصلاح مجلس الأمن، يجب أن تكون نابعة من حرصنا على تمكين المجلس من أن يصبح أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في المنظمة، وأن يعكس الواقع الدولي الذي تغير كثيرا منذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥.

ثالثا، من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على أعماله، وأن يتم اعتماد لائحة إجراءات عمل دائمة ورسمية لتحسين وتنظيم طريقة العمل في مجلس الأمن.

رابعا، إن مسألة حق النقض، يجب أن توضع وفق حدود وضوابط تقنن استخدام هذا الحق، مثل أن يتم استخدام حق النقض فقط في المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

خامسا، أي زيادة قد تطرأ على عدد مقاعد مجلس الأمن، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلى عضوية المجلس والمساهمة في أعماله، وكذلك يجب عدم إغفال حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع عددها وأهميتها ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ختاما، إن ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة وقضايا متداخلة، يجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن، ليصبح أكثر قدرة وفعالية على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، ويتمتع بمناخ أكثر تمثيلا وشفافية وحيادا ومصداقية.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2). كما نعلم، فإن هذه هي المناسبة الوحيدة التي تتمكن فيها الجمعية العامة من تقييم عمل المجلس في مجال السلم والأمن.

معروض علينا وثيقة من ٢٧٥ صفحة تغطي أنشطة مجلس الأمن في العام الماضي. لذلك، أود أولا أن أشكر كولومبيا على الجهود الكبيرة التي بذلتها في إعداد هذا التقرير، والممثل الدائم للهند على عرضه المقتدر. وفي هذا الصدد، نود أن نشجع رؤساء مجلس الأمن في المستقبل على تزويد معد التقرير أساسا بتقييمات تحليلية شهرية يمكن أن توفر عندئذ مدخلات لتبادل الآراء بين المجلس والدول الأعضاء ككل في إطار إعداد التقرير.

اختتم رئيس المجلس بيانه بدعوتنا إلى تقديم اقتراحات لتحسين التقرير. يسعدني أن أستجيب لهذه الدعوة، لكن بعد قراءة التقرير ومراجعة كلمتي من العام الماضي، لا بد لي أن أعترف بأنني إلى حد ما في موقع السناتور كاتو، الذي استمر في تكرار نفس الرسالة مرة تلو الأخرى في مجلس الشيوخ الروماني بالكلمات الشهيرة ”وإضافة إلى ذلك، فإنني أرى“.

وعلاوة على ذلك، أعتقد، أولا، أن الصلة بين السياقات الجغرافية والمواضيعية التي يجري تناولها يمكن تعزيزها بوجه خاص. إن مواضيع من قبيل الأطفال في النزاعات المسلحة، وحماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن ليست مواضيع مجردة، وإنما ترتبط ارتباطا مباشرا بأماكن ومناطق محددة.

وتشير نقطتي الثانية، التي أراها إضافة إلى ذلك، إلى عدم وجود نهج منهجي إزاء بعض المسائل الشاملة لعدة قطاعات. وعلى سبيل المثال، يتيح هيكل الحماية التابع للمجلس فرصا للتحسين. تبين دراسة أجراها فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن – نوع من التقارير الموازية دعمته سويسرا – هذا الوجه من أوجه القصور. وتبين الدراسة أيضا أن هذه المواضيع تصبح أقل أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة تدخل سريع إذا وقعت أزمة أو حدث تدهور – وتحديدا عندما يكون خطر حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أعظم.

أعود إلى إعداد التقرير ذاته، يسرنا أن نرى أن المناقشات المتعلقة بالهيكل مدرجة ومستمرة، لأن التقرير يشكل عنصرا حيويا من عناصر إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نتوجه بصفة خاصة بالشكر إلى البرتغال على عملها القيم في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ويسعدنا أيضا أن الهند ستنظم مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ونحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة في تلك المناقشات. إنها توفر فرصة ممتازة لنا جميعا للخوض في هذه المسائل بصورة متعمقة وأكثر تفصيلا.

ويعكس التقرير سنة كانت حافلة بشكل خاص بالأحداث المعروضة على مجلس الأمن. وكما هو الحال دائما، هناك نقاط إيجابية وسلبية على حد سواء. ونشيد بعمل المجلس بشأن السودان وجنوب السودان، فضلا عن القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي مكن من كفالة الرصد المنتظم للحالة هناك والذي يعد مثالا على التعاون الجيد مع المنظمات الإقليمية. وليس من قبيل المبالغة القول بأن مجلس الأمن أسهم بطريقة موضوعية في تجنب تفاقم النزاع.

وعلى نفس المنوال، بعد انقلاب في مالي وغينيا – بيساو، رد المجلس بصوت واحد. لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في منطقة الساحل، بالنظر إلى حدة التوتر هناك، ولذلك نشجع المجلس على مواصلة متابعة الحالة عن كثب وألا يعطي النهج العسكري أولوية على النهج السياسي.

ومن الأهمية بمكان المشاركة في مرحلة أولية من النزاع، وهذا ينطبق على كل منطقة من مناطق العالم. إذا استطاع المجلس الرد في وقت مبكر وبشكل وقائي، عليه أن يفعل ذلك. ويشكل استكشاف الآفاق أداة ممتازة لهذا الغرض. وينبغي لكل رئاسة للمجلس أن تستخدم بصورة منهجية المسح الشهري الذي تجريه إدارة الشؤون السياسية.

أخيرا، إذا استمر نزاع في التدهور، كما هو الحال في سوريا، على المجلس التزام، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باتخاذ إجراءات، خاصة لإيقاف الفظائع بغض النظر عمن يرتكبها. وأود أن أشير إلى اقتناعنا الراسخ بأنه في الحالة التي يكون فيها مزاعم بارتكاب الفظائع الجماعية، ينبغي للأعضاء الدائمين في المجلس التخلي عن حقهم في استخدام حق النقض. وأهنئ فرنسا على إعرابها عن الاستعداد للقيام بذلك، بشرط أن يفعل الأعضاء الآخرون نفس الشئ. وهنا تتمسك سويسرا باعتقادها أنه يجب تقديم مرتكبي هذه الفظائع إلى العدالة. ولهذا السبب اتخذ بلدي مبادرة بإرسال رسالة إلى المجلس يطلب إليه إحالة الحالة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، حتى يتسنى إنشاء عملية حنائية سورية مستقلة ومنصفة وشفافة.

وآمل ألا يكون مجلس الأمن يستمع فحسب إلى مقترحات وتوصيات الدول الأعضاء، وإنما يأخذ توصياتها على محمل الجد في اعتباره ويقوم بتعديل أساليب عمله نتيجة لذلك. سيسعدني، أثناء عرض تقرير المجلس في عام ٢٠١٣، أن أستطيع التخلي عن القيام بدور كاتو وأن أقوم بدور غاليليو غاليلي وأقول لمجلس الأمن أنه قد تحرك بالفعل.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولا مناقشة البند ٣٠ من جدول الأعمال، بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/67/2). وأعرب عن امتناني لعقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر سفير الهند، السيد هارديب سينغ بوري، على عرضه التقرير على الجمعية العامة.

وبالمثل، فإننا نشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مساهمتهم القيمة ودعمهم لمهمة وفد كولومبيا في إعداد جزء من التقرير المعروض علينا. وقد قدمت الأمانة العامة، مثلما فعلت على الدوام، مساهمة موضوعية، ولذا نشكر موظفيها أيضا.

يقدِّم هذا التقرير بيانا لفترة معقدة في السياق الدولي، تنطوي على بعض الحالات التي كان عمل المجلس فيها محدودا بفعل عوامل داخلية وخارجية.. وكانت الخسائر في الأرواح البشرية التي تكبدناها مؤسفة وتستحق الشجب. ومع ذلك، نحن نقر بأن العديد من الأرواح الأخرى تم إنقاذ ها في العديد من الحالات.، بما في ذلك الحالات التي تمكنا فيها من حماية شعوب بأكملها وتعزيز احترام والحقوق الأساسية والدفاع عنها، وفي الوقت ذاته، تعزيز المؤسسات وحماية المدنيين المعرضين للخطر في بلدان كانت جهودها متعثرة فيما يتعلق بالسلام والاستقرار والنظام الدستوري.

وتظهر النتائج خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن الاتصالات والمداولات البناءة أدوات لا غنى عنها لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ويسرنا أن الحوار مع رؤساء الدول وممثلين رفيعي المستوى من جميع أنحاء العالم كان سلسا ونشطا، بفضل مشاركتهم في اجتماعات المجلس الرفيعة المستوى، وكما نشعر بالسرور إزاء البعثات التي قام بها أعضاء المجلس ليتسنى النظر الى مصير مناطق مثل القرن الأفريقي ووسط أفريقيا بأمل

أكبر. ويمكن أن يقال الشيء نفسه بشأن التقدم في الاستقرار الديمقراطي في تيمور – ليشتي وكوت ديفوار وهايتي، البلدان التي سيتعين فيها على الأمم المتحدة مضاعفة جهودها الرامية إلى دعم التنمية الاجتماعية وتعزيز المؤسسات.

وبالمثل، نرى أن المشاورات والتفاهمات داخل المجلس وخارجه سمحت بإحراز التقدم في حالات مثل الحالة في ليبيا، التي استطاعت أن تبدأ عملية تغيير المؤسسات وضمان مستقبل ديمقراطي لشعبها. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يهتم بدعم احتياجاتها لتعزيز قدراتها الوطنية، تمشيا مع قراراتها السيادية.

كما أُجري الحوار بشأن المسائل المواضيعية التي أصبح عددها في جدول الأعمالأكبر من أي وقت مضى. ونعتبر عمليات حفظ وبناء السلام، وسيادة القانون، والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنع نشوب الصراعات، والأطفال والصراع المسلح، وحماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن وبناء السلام مسائل وجيهة فيما يتعلق بأعمال المجلس. وفي هذا الصدد، نحن لا نزال مقتنعين بأنه ينبغي أن نهتم بمعايير الإدراج والنظر ونطاق تلك المسائل المواضيعية بحيث لا يناقش المجلس سوى المسائل التي تقع على نحو مناسب ضمن اختصاصه.

وكما ذكرت فعلا، فإن مسألة وحدة المجلس هي سبب وجوده بالضبط. فبدون الوحدة، يسود الشلل. ولقد رأينا كيف يؤثر انعدام الوحدة على حل المسائل الهامة. وحيثما أحرز التقدم، فان الفضل يعود للوحدة، بما في ذلك عندما كانت هناك وجهات نظر مختلفة، مما يدل على أن هذا هو السبيل الوحيد لصون السلم والأمن الدوليين وبنائهما عندما يتعرضان للتهديد أو الانتهاك. ويجب أن يواصل المجلس عمله في هذا المجال، فمن المعلوم تماما أنه بقيامه بذلك، سوف يكون قادرا على الاستجابة بقوة أكبر للمسائل المدرجة في جدول أعماله.

ونعتبر مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن مسألة ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وتكتسي العلاقات بين المجلس والجمعية العامة وتوسيع نطاق التعاون بينهما أهمية حاسمة، ليس فحسب بسبب أهمية الطابع العالمي السياسي الذي تمثله الجمعية، بل أيضا لأن المسائل المعروضة على المجلس ستستفيد من وجود منظور إضافي للنظر فيها وحلها بصورة فعالة، مما سيعزز الشفافية، يوجد دورة حميدة تفيد الدول الأعضاء والمنظمة على حد سواء.

وبالمثل، واستنادا إلى تجربتنا، نرى من المستصوب أن يتم توفير فرص لتبادل وجهات النظر بين أعضاء المنظمة والبلد الذي تقع على عاتقه مسؤولية صياغة التقرير السنوي للمجلس. واقتناعا من كولومبيا بجدوى هذا التبادل، اجتمعت في ٣٠ تموز/يوليه مع عدد كبير من البلدان في لقاء عام بغية الاستماع لاقتراحاتها وملاحظاتها وتعليقاتها.

وتتطلب الهيئات الفرعية وأفرقة الخبراء قواعد أكثر دقة، وكثيرا ما تواجه صعوبات نتيجة لاختلاف التفسيرات المتعلقة بالممارسات السارية.

وفي ختام تناولي لهذا البند، أود أن اقترح أن يعمق المجلس حواره مع هيئات المنظومة المكلفة بتعزيز التعليم والعلوم والثقافة والزراعة والصحة وغيرها من الشواغل الأخرى، بغية جعل أعمالها في مجال بناء السلام أكثر اتساقا مع الجهود والبرامج والخطط والمشاريع التي تقوم بها هذه الهيئات في البلدان التي لم تعد مدرجة في جدول أعمال المجلس. وبتلك الطريقة، يمكن تجنب تكرار الصراعات والحالات التي أدت إلى تدخل المجلس.

انتقل الآن إلى البند ١١٧ من جدول الأعمال المتعلق بإصلاح المجلس.

أولا، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على رسالته المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر التي يبلغنا فيها بتزكية تعيين السفير زاهر تانين في منصب منسق ا المفاوضات الحكومية الدولية. وباسم حكومتي، أود أن أهنئ السفير تانين على اعادة تعيينه، وأؤكد له وللرئيس نيتناالعمل معه، وكامل تعاوننا لضمان أن تحافظ هذه العملية على الزخم والطاقة اللذين تحققا في السنوات الأخيرة. إن القيادة والنزاهة والحياد صفات ذات أهمية أساسية لبناء الثقة بين الأعضاء ولضمان التوصل إلى نتائج إيجابية في المشاورات طوال العملية.

وتولي حكومة كولومبيا أهمية كبرى لعملية إصلاح مجلس الأمن. وطيلة عدة سنوات، شاركنا في جهود ممثلين لمجموعة من البلدان من جميع القارات لها هدف مشترك: كفالة أن أية تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتشكيلة مجلس الأمن وأدائه ينبغي أن تكون نتاج توافق عام في الآراء، ومقبولة لكل دولة على حدة. وأعلن أعضاء مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أنهم سيعملون بلا كلل لتحقيق اتفاق عام، وهو السبيل الوحيد لتحقيق إصلاح يكون مُرضيا للمجتمع الدولي ككل. وباعتبار كولومبيا عضوا في المجموعة، لدىها موقف معروف جيدا مفاده أننا ندعو إلى استمرار عملية المفاوضات الحكومية الدولية على أساس توافق الآراء الذي تحقق في عام ٢٠٠٨، على النحو الوارد في القرار ٥٥٧/٦٢.

وأظهرت التجربة أن الإصلاح يجب أن يكون شاملا وشفافا ومتوازنا ومنصفا، ويجب أن يجسد مصالح واحتياجات جميع الدول الأعضاء. وينبغي ان تمثل الدول النامية على نحو أفضل في مجلس الأمن. لا سيما أن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أقرت في عدة مناسبات بأن لدى أفريقيا تطلع مشروع للسعي إلى الحصول على تمثيل أكثر عدلا في المجلس. كما أظهرت المجموعة قدرا كبيرا من المرونة وذكرت مرارا وتكرارا أنها منفتحة لقبول حلول توفيقية. ولذلك السبب، وفي أعقاب المناقشة التي جرت العام الماضي في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، يواصل أعضاء الاتحاد من أجل توافق الآراء مناقشة داخلية تسعى لدراسة وتقييم الملاحظات التي أدلت بها الوفود المختلفة حول نموذجنا للإصلاح.

من ناحية أخرى، فان تشكيلة العضوية وفئتيها لا تشكل سوى البعض من العناصر التي تناولها القرار ٥٥٧/٦٢، إذ أنه صفقة متكاملة، ونحن نعلق عليه أهمية قصوى. ولذلك فإننا نعارض محاولات تفضيل عنصر أو مجموعة من هذه العناصر على حساب العناصر الاخرى، في إطار المبادرات التي، بينما قد تكون قائمة على دوافع غير أنانية، فإنها تمثل عمليا التخلي عن التوافق في الآراء الذي تم التوصل اليه سابقا.

ونعتقد في ظل الظروف الراهنة، ةأن الدول الأعضاء ستخطو خطوة في الاتجاه الصحيح إن قامت بمناقشة برنامج زمني للعمل والاتفاق عليه. وسيسمح لنا هذا البرنامج بإحراز التقدم في هذه العملية بطريقة واضحة وشفافة.، وتقف كولومبيا بصفتنا عضوا في الاتحاد من أجل التوافق في الآراء، على أهبة الاستعداد لتشارك مشاركة كاملة في تلك العملية.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك زملائي تقديم الشكر للسفير هارديب سينغ بوري ممثل الهند على توليه عرض تقرير مجلس الأمن (A/67/2) والسفير نيستور أوساريو ممثل كولومبيا وفريقه على تجميعهما للتقرير المقدم اليوم. وبعد أكملت المهمة ذاتها العام الماضي بصفتي رئيس مجلس الأمن في تموز/يوليه، يمكنني أن اشهد على الأعمال الصعبة التي تستلزمها المهمة.

ومن ضمن المسائل العديدة المدرجة في جدول أعمال المجلس خلال العام الماضي، تبرز بوضوح الحالة في سوريا. وما يدعو إلى الأسف أنها تبرز بسبب العمل الذي لم يقم به المجلس، عوضا عن العمل الذي قام به. ونشجب عجز المجلس عن الاتفاق على اتخاذ نهج مشترك وفعال. وأدى ذلك

إلى زيادة تفاقم محنة الشعب السوري وقاد إلى أن يتساءل العديدون في المجتمع الدولي وشعوبنا عما إذا كان مجلس الأمن بشكله الحالي قادرا على تحمل المسؤوليات التي كلفه بها ميثاق الأمم المتحدة.

وأضاف ذلك أيضا إلى الشعور بالإحباط المتزايد بالفعل فيما بين الدول الأعضاء بسبب حالة الجمود بشأن إصلاح المجلس. وفي العام الماضي، في الجمعية العامة، لم يكن بالإمكان حتى إحراز تقدم جزئي أو متواضع بشأن تحسين أساليب عمل المجلس، وهو أمر نشجبه بكل صدق. وإزاء تلك الخلفية، كنا نفضل عقد مناقشتين منفصلتين، بشأن التقرير السنوي وبشأن إصلاح مجلس الأمن، نظرا لأن كلتا المسالتين تستحقان الاهتمام الكامل من الجمعية العامة.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نقل سفراء مجموعة الأربعة إلى رئيس الجمعية العامة رسالة تتضمن بيانا أصدره وزراء خارجية المجموعة على هامش المناقشة العامة. كما نقلت الرسالة إلى جميع الدول الأعضاء. ولذلك لست بحاجة إلى تكرار مضمونها بالتفصيل. ومع ذلك، أود أن أؤكد على تفاني وزراء خارجية مجموعة الأربعة في سبيل أن نحقق معا إصلاحا مبكرا لمجلس الأمن. ودعا الوزراء أيضا إلى إحراز نتائج ملموسة في الدورة الحالية للجمعية العامة وأعربوا عن التزامهم بمواصلة العمل نحو تحقيق تلك الغاية بروح المرونة وبالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى. وألمانيا، بشكل انفرادي أو باعتبارها جزءا من مجموعة الأربعة، على استعداد لمواصلة انخراطها مع رئيس الجمعية العامة ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية تانين والدول الأعضاء.

وكان جليا الدعم القوي للإصلاح الحقيقي للمجلس – وهو ما تؤيده مجموعة الأربعة – خلال الجولة الأخيرة للمفاوضات. وبشكل واضح دعت أغلبية الوفود التي أخذت الكلمة – من البلدان الصغيرة والكبيرة، ومن العالم النامي والمتقدم النمو – إلى زيادة عضوية المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

ونحن نتطلع إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية في أقرب وقت ممكن. ونرحب بقرار إعادة تعيين السفير تانين رئيسا للمفاوضات. ونحن على ثقة بأنه سيواصل توجيه العملية إلى الأمام بطريقة موضوعية ومركزة على النتائج.

إن جدول أعمال المفاوضات واضح. وقدم الرئيس تقييمه للعملية حتى الآن بالترافق مع مجموعة من الاقتراحات البناءة بشأن كيفية المضي قدما بالعملية. وعمم الرئيس السابق للجمعية العامة الاقتراحات إلى جميع الدول الأعضاء وأقرتها الجمعية العامة في مقررها الشفوي المتخذ في أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.129). وهي الآن مطروحة على الطاولة وتشكل جزءا لا يتجزأ من عملية المفاوضات. فلنبدأ مناقشة تلك الاقتراحات ولننظر في كيفية وضعها موضع التنفيذ بأفضل صورة ممكنة. ونحن على ثقة بان ذلك سيساعدنا في النهاية على المضي قدما نحو إجراء مفاوضات حقيقية بشأن هذه المسألة الهامة.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن اشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الجلسة العامة الحالية لمناقشة إصلاح مجلس الأمن، بالاقتران مع تقرير مجلس الأمن المقدم للجمعية العامة (A/67/2). وتقدر اليابان تقديرا كبيرا أن رئيس الجمعية العامة حدد إصلاح الأمم المتحدة، الذي يشمل إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة، باعتباره إحدى أولوياته خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. كما أود أن أشيد بإعادة تعيين السفير زاهر تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ويحدونا أمل صادق في أن يضطلع رئيس الجمعية العامة والسفير تانين، بصفته رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، بقيادة شرعية في

توجيهنا نحو تشجيع مناقشات موضوعية وذات مغزى فيما بين الدول الأعضاء.

ولا يساور الشك أحدا في ضرورة إصلاح مجلس الأمن. وبذلت جهود مختلفة لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشرعية وفعالية. ومع ذلك، من دواعي الأسف أن المسألة لم تشهد إحراز تقدم كبير خلال عقود من الزمان. ولنتذكر أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ووثيقته الختامية (القرار ١/٦٠) حددا للدول الأعضاء مهمة تحقيق الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. بيد انه بعد سبع سنوات من مؤتمر القمة العالمي، عجزنا عن إجراء أي إصلاح لمجلس الأمن على الإطلاق. وفي ذلك الصدد، تود اليابان أن تذكر جميع الدول الأعضاء بأننا نتحمل مسؤولية جماعية عن ترجمة التزام قادتنا السياسيين إلى إصلاح ملموس لمجلس الأمن.

وما فتئت المفاوضات الحكومية الدولية الحالية مستمرة لحوالي أربعة أعوام وقد استنفدنا كل مناقشة يمكن تصورها فيما يتعلق بالمواد المدرجة في جدول الأعمال. وبفضل قيادة السفير تانين خلال الجولة الأخيرة للمفاوضات، وصلنا بالفعل إلى فهم واضح وعميق لمواقف جميع المجموعات إزاء هذه المسألة. ويجب أن نشير إلى أن أغلبية ساحقة للدول الأعضاء أعربت عن تأييدها لزيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. وحان الوقت الآن لكي تكثف جميع الدول المفاوضات على أمل تحقيق نتائج ملموسة في الجولة المقبلة – وهي التاسعة – للمفاوضات الحكومية الدولية.

وفي ختام الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، قررنا نحن الدول الأعضاء إدراج المسألة في جدول أعمال الدورة الحالية (انظر A/66/PV.129)، مع الإحاطة علما بالتوصيات التي قدمها رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، الواردة في رسالته المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه. وفي ذلك الصدد، تعتقد اليابان انه بغية إجراء مفاوضات ذات مغزى وبناءة في الجولة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية، تقبل اليابان على النحو الواجب تلك التوصيات باعتبارها ”أفكارا“ للرئيس، الذي قاد العملية إلى الأمام خلال الأعوام الأربعة الماضية. وعلى وجه الخصوص، ترى اليابان أن إحدى توصياته – إعداد وثيقة عمل مختصرة – ينبغي تنفيذها بوصفها خطوة بالغة الأهمية للمضي قدما بالعملية نحو تحقيق الإصلاح. وتحقيقا لتلك الغاية، تطلب اليابان من جميع الدول الأعضاء الانخراط في تلك المهمة الهامة. وبطبيعة الحال، فان اليابان ملتزمة التزاما كاملا بالإسهام في تلك الأعمال الجماعية.

كما ظل التزام اليابان ظاهرا باعتباره جزءا من الإرادة السياسية الجماعية لمجموعة الأربعة الموجهة نحو الإصلاح والمدفوعة نحو تحقيق النتائج. واجتمع وزراء خارجية مجموعة الأربعة في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر وأكدوا مجددا على عزمهم على العمل بالتعاون الوثيق وبروح المرونة مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص. كما أعرب الوزراء عن تصميمهم على إنشاء المزيد من الزخم في العملية، بما في ذلك على أمل عقد جلسة رفيع المستوى بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو الوارد في توصيات رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، السفير تانين.

واليابان ترى أنه ينبغي عقد مثل هذا الاجتماع في عام ٢٠١٣، لنحتفل بذلك بالذكرى السنوية الخامسة لعملية التفاوض الحكومية الدولية.

أنتقل الآن إلى بند آخر من بنود جدول الأعمال، ألا وهو، التقرير السنوي المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للسفير هارديب سينغ بوري، ممثل الهند ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه للتقرير، وكذلك للسفير نيستور أوسوريو، ممثل كولومبيا، ومعاونيه على عملهم في إعداد التقرير. واليابان تؤكد من جديد أهمية تحسين التقرير السنوي وتقديمه إلى الجمعية العامة،

وفقا للمذكرة الرئاسية S/2010/507. وبمقتضى ذلك، ندعو إلى اتباع الأحكام ذات الصلة في المذكرة. ونعتقد أن التقرير لا يعزز العلاقات بين هذين الجهازين الهامين من أجهزة الأمم المتحدة فحسب، ولكنه يقوم بدور هام أيضا في ضمان مساءلة المجلس وشفافيته. ومن الواضح أن ذلك يتصل بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، الذي يمثل إحدى المجموعات الخمس لإصلاح المجلس. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بعقد مناقشة اليوم في الجمعية العامة وبالاجتماع التشاوري غير الرسمي الذي عقد مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في ٣٠ تموز/يوليه.

وبخصوص محتويات التقرير السنوي، ترى اليابان أنه تقرير شامل ووصفي. وهو يتضمن قضايا إقليمية وكذلك مسائل مواضيعية، مثل بناء السلام بعد انتهاء الصراع والأطفال والصراع المسلح وبعض المسائل القانونية. كما يتضمن معلومات من الاجتماعات الأخرى، مثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية مع الدول غير الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية. واليابان تشيد بشكل ووصف التقرير، وهو أمر يزيد من وضوح أعمال المجلس في التقرير وسيعزز تحسين شفافية المجلس في نهاية المطاف. وكنا نتمنى لو أن التقرير تضمن المزيد من المعلومات الأساسية حول الأحداث التي عمل المجلس بشأنها. ونأمل في بذل جهود متواصلة لتعزيز الجوانب الموضوعية للتقرير، بما في ذلك عن طريق تحسين التقييمات الشهرية التي تشكل الأساس لمقدمة التقرير. في الوقت نفسه، يلزم بذل المزيد من الجهد لجعل التقرير أكثر إيجازا.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا على التزام اليابان الراسخ ببذل كل الجهود لتحقيق نتائج ملموسة في ما يتعلق بمسألة الإصلاح خلال الدورة الحالية، وذلك بالتعاون الوثيق مع رئيس الجمعية العامة والسفير تانين وجميع الدول الأعضاء. كما أود أن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا جهودهم لضمان المساءلة والشفافية والفعالية في عمل المجلس. وفي هذا الصدد، نثني على الإسهام الذي قدمته البرتغال خلال العام المنقضي بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي، على إعطائي الفرصة للإدلاء ببيان قصير باسم مملكة بلجيكا ومملكة هولندا بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على قراره بإعادة تعيين السفير تانين رئيسا لعملية التفاوض الحكومية الدولية. وبلجيكا وهولندا تشيدان بهذا القرار وستقدمان الدعم الكامل للسفير تانين في جهوده المتواصلة للانتقال بالمناقشات إلى المستوى التالي، بشأن العملية والمحتوى على السواء. وندعو الأعضاء إلى اتخاذ نفس الموقف.

اتخذت الجمعية العامة، في جلستها المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.129)، خطوة هامة بتمديد ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولا سيما بالإحاطة علما بالمقترحات المقدمة من رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. وعلى وجه الخصوص، نود تسليط الضوء على توصية السفير تانين باتخاذ ما وصفه بالخطوة المنطقية التالية من خلال عملية أخذ وعطاء حقيقية، تستند إلى وثيقة عمل موجزة. كما أوصى السفير تانين بضرورة صياغة الرئيس لوثيقة عمل على أساس المشاورات مع الدول الأعضاء وبما يتماشى مع طابع العملية بوصفها عملية يقودها الأعضاء. وترى بلجيكا وهولندا أن تلك التوصية يمكن أن تكون أساسا سليما لمواصلة عملنا وإيذانا ببدء المرحلة التالية من المفاوضات.

وبلجيكا وهولندا كلتاهما ملتزمتان بالاستمرار في دعم مواصلة النقاش، حيثما ومتى أمكن ذلك، للحفاظ على الزخم

الذي تم توليده ولمساعدة الأعضاء على التوصل إلى نتائج ملموسة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

وموقفنا لا يستند إلى الرغبة في تحقيق هدف وطني محدد أو الدفاع عن مصلحة وطنية محددة. ودافعنا هو تحقيق هدف زيادة فعالية مجلس الأمن وتحديثه وجعله أكثر شرعية ومعبرا عن الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بدوره أيضا في زيادة مصداقية الأمم المتحدة وتعزيز النظام الدولي.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسر المملكة المتحدة أن تدلي ببيان في هذه المناقشة السنوية بشأن بندي تقرير مجلس الأمن ومسألة إصلاح مجلس الأمن. ونعرب عن امتناننا للجهود التي بذلها زملاؤنا من كولومبيا الذين أعدوا تقرير هذا العام (A/67/2) بعناية فائقة، وكذلك للمقدمة التي أعدها السفير سينغ بوري.

لقد سمعت الجمعية العامة من رئيس مجلس الأمن بعض الإنجازات التي حققها المجلس في السنة المنقضية: دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومساعدة الصومال للوقف على قدميه من جديد؛ والعمل مع الاتحاد الأفريقي لتشجيع السودان وجنوب السودان على الجلوس إلى طاولة المفاوضات؛ وضمان تمكن شعب تيمور – ليشتي من بناء سلام مستدام. كما سمعت الجمعية عن بعض إخفاقاته في هذا العام، وفي مقدمتها سوريا. وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات حازمة لوضع حد لأعمال العنف في سوريا يؤكد على الأهمية الحاسمة لضمان ألا يكون المجلس ممثلا للعالم الحديث فحسب، بل لديه القدرة على الوفاء بمهمته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن العالميين، ومستعد لذلك.

والمملكة المتحدة تعرب عن امتنانها للسفير تانين لجهوده التي لا تكل في توجيه المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال العام المنقضي. ونرحب بإعادة تعيينه رئيسا. ونحن نقدر التزامه بالعمل مع جميع الدول الأعضاء بغية إحراز تقدم. ولئن كان من الواضح أنه لا يوجد حتى الآن توافق كاف في الآراء حول هذه المسألة، فإننا مستعدون لمواصلة العمل في الشهور المقبلة للبحث عن العناصر التي يمكن على أساسها التوصل إلى اتفاق أوسع.

وسيتعين على الدول الأعضاء معالجة هذه المهمة بروح توافقية. وإصلاح مجلس الأمن مسألة صعبة ومعقدة. ونحن جميعا ندرك جيدا الآراء العديدة المتنافسة التي تتمسك بها بشدة مختلف الدول الأعضاء. ولكننا نعتقد أن هناك أرضية مشتركة كافية بشأن الحاجة الأساسية للإصلاح لكي نكون قادرين على المضي قدما في المفاوضات الحكومية الدولية.

وموقف المملكة المتحدة بشأن إصلاح مجلس الأمن معروف جيدا. ونحن ما زلنا ندعم منح العضوية الدائمة للبرازيل والهند وألمانيا واليابان ووجود تمثيل دائم لأفريقيا. وفي نفس الوقت، نعتقد اعتقادا راسخا أن الإصلاح يجب ألا يقلص قدرة المجلس على التصرف بحسم عندما يُطلب منه التصدي للتهديدات للسلام والأمن الدوليين.

ونحن لدينا رأينا الخاص بشأن الكيفية التي ينبغي إصلاح مجلس الأمن بها، ولكننا على استعداد لاستكشاف أفكار الدول الأخرى الأعضاء إذا كانت ثمة إمكانية لاتخاذ خطوة في الاتجاه الصحيح. ويجب أن نظل جميعا مستعدين لاغتنام الفرص لتحقيق توافق في الآراء. والمملكة المتحدة مستعدة للعمل بصورة بناءة مع من يعتقدون أن إحراز تقدم أمر ممكن.

وتعتقد المملكة المتحدة أن المجلس يتعين أن يعمل بطريقة شفافة ومفتوحة وفعالة قدر الإمكان. ولذلك، لا نزال في طليعة الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. ونشجع بنشاط زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس أثناء المشاورات وندعم تعزيز استخدام التكنولوجيا ووسائط

الإعلام الاجتماعية لتحسين كفاءة ما يفعله المجلس وكذلك لفتح أعماله أمام جمهور عالمي أوسع نطاقا.

وسنواصل دعمنا المطلق لإصلاح مجلس الأمن. وآمل أن نجد، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، الإرادة الجماعية لإحراز بعض التقدم.

السيد أولييباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لسفير الهند ورئيس مجلس الأمن على عرضه التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة (A/67/2)، كما نشيد أيضا بكولومبيا على عملها الممتاز فيما يخص صياغة مقدمة التقرير وتجميعه. ونشيد بجهود مجلس الأمن فيما يتعلق بتقديم وثيقة أكثر إيجازا مع بعض العناصر التحليلية. ونحن نشجع إحراز المزيد من التقدم في هذا الاتجاه. كما نثني على استمرار السفير تانين في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتجدد كوستاريكا التزامها بالعمل من أجل القيام بإسهام بناء في تلك العملية.

لقد أصبحت الشفافية والمساءلة في جميع أنحاء العالم، على نحو متزايد، أكثر من مجرد طموحات. وفي تطور إيجابي، أصبحتا ضروريتين، ليس فقط بالنسبة للدول ولكن أيضا بالنسبة للشركات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، الملتئم هنا اليوم. وتشريفا لذلك المثل الأعلى من الشفافية، ومن أجل تحقيق فعالية وتمثيلية المنظمة، فإن توازن السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ينبغي أن يُستعاد الآن أكثر من أي وقت مضى، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

ووفقا للميثاق، يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، من البديهي ضرورة إطلاع المجلس الجمعية العامة، في الوقت المناسب على إجراءاته، أو عدم اتخاذه إجراءات، حتى تتاح لجميع الدول الأعضاء فرصة ممارسة الرقابة الضرورية، وإذا دعت الحاجة، اتخاذ أي تدابير تصحيحية مطلوبة.

ولذلك، من المهم ألا تقتصر التقارير السنوية للمجلس على سرد بأثر رجعي للأعمال التي اضطلع بها، كما هو الحال فيما يخص الوثيقة المعروضة علينا اليوم. يجب أن تكون هذه الوثائق أكثر تحليلا، وينبغي أن تشمل توقعات. وينبغي أن تتضمن نقدا للذات بشكل أكبر، كما ينبغي لها أن تشمل تقييما لفعالية التدابير المتخذة من قبل المجلس، ومواقف أعضائه عند اتخاذها، إلى جانب الدروس المستخلصة، والتحديات والاستراتيجيات المستقبلية المحتملة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تعرض ممارسة أوسع وأكثر شفافية وفائدة فيما يخص المساءلة.

لأجل ذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن لتقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، في كل مرة يقرر المجلس فيها إنشاء عملية جديدة لحفظ سلام، أو عندما يعدل جوهريا ولاية إحدى العمليات، أو يفرض مجموعة جديدة من الجزاءات. كما نعتقد أنه يتعين أيضا على مجلس الأمن أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في كل مرة يجري فيها استخدام حق النقض ضد أحد القرارات، وأنه يتعين على الأعضاء الدائمين الذين يستخدمون حق النقض أن يشرحوا لكامل الدول الأعضاء الأسباب التي دعتهم لاتخاذ هذا القرار.

وتكتسي تلك النقطة الأخيرة أهمية خاصة في ظل المناخ السياسي العالمي الحالي، الذي يعد فيه تشجيع وتعزيز سيادة القانون أمرا بالغ الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين، كما كان واضحا في مناقشة مجلس الأمن التي جرت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV. 6849). وفي عصر المعلومات والمساءلة، يجب أن نسعى لإيجاد الإرادة السياسية اللازمة من أجل تحقيق تواصل سلس وفعال وشامل، بين جميع الأطراف

الفاعلة في الأمم المتحدة. وتعتمد شرعية وفعالية النظام المتعدد الأطراف إلى حد كبير على هذا التواصل.

ويتعين أن يشكل إصلاح مجلس الأمن فرصة لتحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر فعالية وتمثيلا. وينبغي للإصلاح أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة ومتوازنة، تشعرنا جميعا بأننا شركاء وفاعلون. كما ينبغي للإصلاح السعي لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية وشرعية للتهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين. ولا يمكن، بل ينبغي ألا يكون آلية تحابي بعض الدول على حساب دول أخرى متساوية في السيادة. وينبغي أن يعمل بطريقة مرنة وملتزمة ويسعى لتحسين تمثيل الدول فيه. لذلك السبب، فإننا لا نعتبر أنه من المناسب زيادة عدد الأعضاء الدائمين. ونميل إلى زيادة فئة العضوية غير الدائمة، مع فترات أطول وإمكانية إعادة الانتخاب. وهذا في جوهره، موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، التي ننتمي إليها.

ترى كوستاريكا أن الإصلاح ينبغي أن يشمل أيضا تنظيم وتقييد سلطة حق النقض وإلغاءها في نهاية المطاف، حيث أنها امتياز غالبا ما جمد أعمال المجلس، وأسهم بصفة جوهرية في تقويض شرعيته وخصوصا في الحالات المرتبطة بالجرائم الشنيعة ضد الإنسانية. إننا نحيط علما ونرحب بالوعي المتزايد للمجتمع الدولي فيما يخص ذلك الموضوع.

وتعتبر كوستاريكا أيضا أنه لا غنى عن التحسين الدائم لأساليب عمل مجلس الأمن. وينبغي لهذا التحسين الإجرائي ألا يكون مشروطا بالإصلاح الشامل. بل على العكس، يتعين أن يشكل هذا التحسين مسؤولية مستمرة، وقبل كل شيء، مسؤولية الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، ولكن أيضا أعضاءه المنتخبين، وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن إعداد التقارير بوتيرة أكبر وبجودة أعلى، وتحسين الشفافية والمساءلة في الوقت المناسب، والقيام بتوزيع أكثر مساواة للمسؤوليات الداخلية، ووضع قيود أساسية على استخدام حق النقض، من بين التحسينات في أساليب العمل التي ينبغي السعي إلى تحقيقها بلا كلل. وسنواصل العمل بصفتنا الوطنية، بوصفنا دولة عضوا في مجموعة الدول الصغيرة الخمس، بشراكة مع باقي الدول الأعضاء، بشكل بناء في اتجاه تحقيق تلك الأهداف.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مسألة إصلاح مجلس الأمن تقع في صميم جدول أعمال الإصلاح العام لمنظمتنا العالمية. ويشمل ذلك الإصلاح بوجه خاص، إحدى الهيئات الرئيسية للمنظمة، التي تضطلع طبقا للميثاق، بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وسيحدد القرار المتخذ في هذا الشأن، إلى حد كبير، فعالية عمل كل من المجلس والأمم المتحدة ككل في المستقبل المنظور.

وقد جرت مناقشات حول تلك المسألة الحساسة للغاية، ضمن إطار معقد وصعب للغاية. خلال ثمان جولات من المفاوضات الحكومية الدولية التي جرت لحد الآن، كان من الممكن إحراز بعض التقدم، لكن من غير المرجح لحد الآن اتخاذ قرار شامل من شأنه إرضاء جميع الدول الأعضاء أو على الأقل أغلبها. إن الاتحاد الروسي يؤيد جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا. لكن لا يجب أن تعيق الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية قدرة المجلس على الاستجابة بفعالية وبسرعة للتحديات عند بروزها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة الآن، حيث نشهد زيادة في حالات الصراع. ومن الواضح أنه ما لم نحافظ على الطبيعة المتكاملة للمجلس، فلن يكون بالإمكان ضمان سرعة ردود فعله.

وينبغي ألا تتجاوز عضوية تلك الهيئة الـ ٢٠ عضوا بقليل.

ونؤيد زيادة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ولا نزال على موقفنا القائم على المبادىء فيما يتعلق بمسؤولية المجلس عن أساليب عمله. ونحن مقتنعون بأنه أن العمل على

هذه المسألة يجب أن يجري في جو من الشفافية، مع الأخذ في الاعتبار بوجهات نظر الدول الأعضاء، فضلا عن تفهم ضرورة توافر قدر من التوازن المعقول بين الشفافية والفعالية. والمحاولات الرامية إلى تفكيك صفقة الإصلاح الواردة في القرار ٥٥٧/٦٢ ليست مقبولة. وعلى أية حال، فإن أولويتنا تتمثل في تعزيز قدرة مجلس الأمن على تنفيذ صلاحياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وبالنسبة لنا، فإن الأفكار التي تسعى إلى المساس بصلاحيات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض بوصفه مؤسسة تاريخية، غير مقبولة. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الآلية هي أهم أداة وحافز لأعضاء المجلس في سعيهم إلى التوصل إلى قرارات متوازنة. وعليه، فإن التعدي على ذلك الحق سيكون خطوة طائشة للغاية.

ونؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي ألا نفرط في التركيز على الرابط بين هذين الجهازين الرئيسيين، إنما يجب علينا التركيز على المجالات التي لا يكون التعاون فيها ممكنا فحسب، بل هو أمر لا غنى عنه. وهناك القليل جدا من هذه المجالات. ولنأخذ في ذلك الصدد بالمسائل الهامة للغاية اليوم، من قبيل تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. فهناك مجال للنشاط المشترك ولاتخاذ القرارات في مجال الوساطة بهدف معالجة المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة. ويمكن لمجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء، تقديم إسهامات كبيرة في ذلك الصدد. ومن الأهمية بمكان أن يتم التعاون بينهما على أساس احترام صلاحياتهما الحالية. فمن شأن ذلك أن يحدد نجاح عملية الإصلاح إلى حد كبير.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن أن تحل مسألة إصلاح مجلس الأمن بمجرد طريق طرح العديد من النماذج بطريقة حسابية للتصويت، وأن تخضع لتوافر الحد الأدنى اللازم، وهو أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة. فمن غير المرجح أن تسهم نتيجة يتم التوصل إليها بتلك الطريقة في تعزيز سلطة مجلس الأمن، أو تساعد على تعزيز دور المنظمة العالمية. ولدينا شكوك أيضا بشأن الممارسة الرامية إلى إنشاء مجموعات معينة من الدول، أو اتحادات من الدول الساعية إلى توسيع قاعدة دعم المبادرات التي قدمتها مهما كان الثمن. والأكثر خطورة أن تحاول تلك المجموعات أو الاتحادات فرض تنفيذ تلك المبادرات بطريقة مصطنعة.

ونؤيد في ذلك الصدد، ما قيل مرارا وتكرارا من على هذه المنصة عن ضرورة أن تتمتع صيغة إصلاح مجلس الأمن بأقصى دعم ممكن من قبل الدول الأعضاء في المنظمة. وإذا ما تعذّر تحقيق توافق في الآراء في هذه المسألة، فإن من الضرورة السياسية أن تتمتع صيغة إصلاح المجلس بدعم الدول الأعضاء على نطاق واسع يتجاوز أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة قانونا في الجمعية العامة.

ونحن على استعداد للنظر في أي خيار معقول يرمي إلى توسيع عضوية مجلس الأمن. ولا يسعنا إلا الاعتراف بوجود مطالب قوية بشأن الحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن. غير أن عدد تلك المطالب، كما أعلن عنها حتى الآن، قد تتجاوزت فعلا عدد المقاعد المقترحة أثناء المفاوضات الحكومية الدولية. ولا يزال غير معروف أيضا الطريقة الحسابية التي يحدد بها العدد المعيّن الممكن بالنسبة للدول الدائمة العضوية في حالة اعتماد قرار رئيسي بشأن توسيع عضوية المجلس في كلتا الفئتين. وفي رأينا أن الحل لهذه المعضلة يكمن في التوصل إلى قرار تسوية مؤقتة للمشكلة، من شأنه تلبية طموحات الدول الأعضاء ذات النفوذ في أنشطة المجتمع الدولي، التي تسعى إلى القيام بدور أكثر فعالية في مجلس الأمن، ودون أن يؤدي ذلك إلى انقسام في الجمعية العامة.

وعلى أية حال، فإن الأمر الأكثر أهمية هو أن يستند القرار إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن في إطار الأمم المتحدة.

وعليه، فإننا نرى أنه سيكون من المفيد أن تكرس الجولة المقبلة من المفاوضات الحكومية الدولية لإجراء تحليل مقارن لمزايا الصيغ الأساسية لإصلاح المجلس، علاوة على المشاكل المرتبطة بها. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على تكوين رؤية أكثر وضوحا لجميع العواقب التي تترتب عن تنفيذ نماذج الإصلاح العديدة.

غير أن سير المفاوضات حتى الآن، لا يشير إلى اقترابنا من الوصول إلى صيغة عالمية لإصلاح مجلس الأمن، يتوقع لها أن تحظى بالدعم على أوسع نطاق ممكن. وعليه، فإننا لا نرى بديلا لمواصلة العمل الدؤوب الهادف إلى تحقيق التقارب بين الأطراف المتفاوضة. ومن رأينا أن الجهود التي يبذلها رئيس الدورة السابعة والستين للجمعية العامة ومنسق المفاوضات، الممثل الدائم لأفغانستان، ستساعد في المفاوضات، على أساس الفهم القائل إن ملكية تلك العملية لا تزال للدول الأعضاء نفسها. ونحن مقتنعون بأنه يجب أداء ذلك العمل بطريقة تتسم بالهدوء والشفافية والشمول، وبدون السعي إلى فرض أي شكل من الأطر الزمنية المصطنعة.

ختاما، أود أن أشدد مرة أخرى على أن تقدّم وإصلاح مجلس الأمن يرتهنان تماما وبشكل حصري بالإرادة السياسية للدول الأعضاء، وبمدى استعداد تلك الدول للتوصل إلى تسوية معقولة.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال فشلنا الجماعي في إصلاح مجلس الأمن يمثل المهمة الرئيسية التي لم نتمكن من إنجازها بعد. فقد أنشأنا مجلس حقوق الإنسان وجعلنا منه هذه الهيئة الفعالة التي هي اليوم. وأنشأنا أيضا لجنة بناء السلام، التي تمكنت – على الرغم من ضعفها – في سد الثغرة القائمة في الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة. بل تمكنا من إحراز تقدم كبير في تنفيذ مسؤوليتنا في مجال حماية الكثير مما تبقى في ذلك الصدد. لكن وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فلا يزال إحراز تقدم ملموس بعيد المنال، ناهيك عن تحقيق الإصلاح الشامل للمجلس، على النحو الذي اتفقنا عليه منذ ما يزيد عن سبع سنوات مضت.

ولا أحد يقلل من حجم التحدي الهائل الذي نواجهه. وهناك تفسيرات جيدة للأسباب التي حالت دون تمكننا من تحقيق النجاح في هذا الأمر حتى الآن. ولكن فقد فات الأوان الذي يتعين فيه أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نحاول بالفعل تحقيق ذلك الهدف بالفعل، أم أننا نتظاهر بأننا نحاول فحسب. وفي واقع الأمر، فإن هذا الأخير هو الحقيقة في معظم الأحيان، فيما يبدو. وعليه، فإن من واجبنا أن نتساءل عمّن نسعى إلى خداعه.. فنحن ندرك جيدا – بصفتنا دولا أعضاء – أن العملية الحالية ليست مفاوضات حقيقية من شأنها أن تؤدي إلى نتيجة ملموسة. ونعلم جميعا أيضا، أن توافق الآراء فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن إنما يعني فقط تحقيق أغلبية قوية للغاية، وهي مواتية أيضا لتنفيذ النتائج – وفي حالة توسيع المجلس – فهي تعني أيضا عملية التصديق، دون أن يشترط ذلك تحقيق إجماع في ذلك. وعلينا أن نعترف بالحقيقة. فبالنسبة للبعض – بل بالنسبة للكثيرين جدا في واقع الأمر – فإن الالتزام بالإصلاح لم يكن سوى التزام شفوي. والمناقشات بشأن مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2 الذي قدمناه في الدورة الماضية (انظر A/66/PV.50) جنبا إلى جنب الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا، يوضح هذه الحقيقة بصورة جلية للغاية.

ونأمل أن تسفر هذه الجلسة عن نُهج مختلفة، ومساع أكثر جرأة فيما يتعلق بالنهوض بالمناقشات في هذا الشأن. ويستلزم هذا استكشاف ما يسمى النموذج الوسط بطريقة أكثر تعمقا. وكما هو معروف جيدا، فقد قدمنا نموذجا من ذلك القبيل. غير أننا أطلقنا عليه اسما جديدا – بالنظر إلى تعدد المفاهيم المدرجة تحت ذلك الاسم – من شأنه أن يوضح

حقيقة ذلك النموذج. فهو نموذج يهدف إلى توسيع المجلس، ومن شأنه أن يساعد على إنشاء فئة جديدة من المقاعد: مقاعد في الأجل الطويل وذات قابلية للتجديد. وعليه، يمكن للدول أن تؤدي دورها بشكل دائم في المجلس، في حالة إعادة انتخابها، دون التمتع بممارسة حق النقض. ومن شأن ذلك أن يضيف ستة مقاعد جديدة من ذلك القبيل، سواء كان بالتلازم مع إنشاء عدد من المقاعد الجديدة غير الدائمة أم خلاف ذلك. وعليه سيصل العدد الإجمالي لأعضاء المجلس إلى ٢١ عضوا. وسيخضع ذلك ذلك التشكيل الجديد للمجلس بهدف استعراضه بعد ٢٠ عاما، ومن المتوقع أن يشمل مسائل تتعلق بإنشاء مقاعد دائمة جديدة، وممارسة حق النقض، فضلا عن الجوانب الرئيسية الأخرى من عمل المجلس. وقد مضى بعض الوقت على تقديم ذلك النموذج فيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس. وسيكون من دواعي سرورنا الدخول في مناقشات موضوعية بشأن المعاييرالمتعلقة به، وعلى وجه الخصوص مقارنته مع نماذج أخرى، قدّمت حاليا بوصفها نماذج وسطية.

وبقدر أهمية توسيع عضوية المجلس، فليس في الإمكان تحقيق أي إصلاح حقيقي واضح للمجلس دون اتخاذ التدابير اللازمة لجعل عمله أكثر شفافية وشرعية وقابلية للمساءلة. ويؤكد توافق الآراء الذي تحقق في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ذلك الفهم، ويمنحنا جميعا ملكية لتلك العملية. غير أننا فشلنا في الارتقاء إلى مستوى ذلك الالتزام. وتشكل المذكرتان **الرئاسيتان اللتان اعتمدهما مجلس الأمن تحت الرقمين المرجعيين (S/2006/507 و S/2010/507) 507 نتيجة مخيبة للآمال فيما يتعلق بالتقدم المحرز في ذلك الشأن، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير المحدودة للغاية التي اتخذت في تنفيذ هاتين الوثيقتين تم تنفيذها بطريقة غير متسقة، بالإضافة إلى تجاهل تلك التدابير استنادا إلى من يحدد سير جدول أعمال المجلس وفقا لاهتمامات وميول من يتولى رئاسة المجلس في الشهر المعيّن. وتوضح الظروف التي اضطرت فيها مجموعة الدول الخمس الصغيرة إلى سحب مشروع القرار A/66/L.42/Rev.2 في الدورة الأخيرة للجمعية الكثير فيما يتعلق بعدم المساءلة التي سعى مشروع القرار إلى معالجتها. ونحن ممتنون للدعم القوي الذي قدم إلينا في ذلك الجهد، ونحن ملتزمون بمواصلة عملنا تحقيقا لتلك الغاية. فأساليب العمل هامة للغاية تماما كما هي أهمية توسيع عضوية المجلس. بل قد تكون أكثر أهمية، كي يكون مجلس الأمن جهازا أفضل بحق.

والأكثر من ذلكأننا نعتقد اعتقادا قويا بأن إصلاح أساليب العمل لا غنى عنه إذا أريد أن يكون هناك اتفاق على نموذج ممكنٍ للتوسيع. لا توجد أدنى إمكانية لإنشاء حقوق نقض جديدة – ولن تؤيد ليختنشتاين اقتراحا من هذا القبيل – ولا لإلغاء حقوق النقض القائمة. في مثل هذه الحالة، لا بد على الأقل من التوصل إلى اتفاق، ولو شديد التواضع، على استخدام حق النقض. والأفضل أن يسبق ذلك الاتفاق على أمر التوسيع. إحداث تغييرات على الطريقة التي يمارس بها حق الفيتو حاليا ضرورة ملحة، كما ذكرتنا بذلك مواقف لا حصر لها في الأشهر الأخيرة.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نثني على رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، السيد هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند، على عرضه التقرير السنوي لمجلس الأمن، كما نثني على وفد كولومبيا، بقيادة السفير نستور أوسوريو، على إعداده. (A/67/2).

في تشرين الأول/أكتوبر، انتخبت الجمعية العامة جنوب أفريقيا وكلفتها بالعمل عضوا منتخبا بمجلس الأمن. ونقوم بأداء تلك المهمة الجليلة ونحن مدركون للمسؤولية الكبيرة التي أسندت إلينا. وإذ تقترب ولايتنا في مجلس الأمن من نهايتها، فقد جئنا إلى هنا اليوم لكي نطلع الدول الأعضاء التي انتخبتنا

لعضوية هذه الهيئة على ما أسهمنا به في عمل مجلس الأمن وتقييمنا لذلك العمل، ولكي نتفاكر في كل ذلك.

يدرك وفدبلدي، بصفته عضوا منتخبا في مجلس الأمن، إدراكا تاما حدود العضوية غير الدائمة، ومع ذلك فقد صممنا على أن نضطلع بدور مؤثر ونشط في شؤون المجلس. ظهر لنا من خلال تجربتنا أن الأعضاء المنتخبين في المجلس يواجهون العديد من المعوقات الناتجة، في ظل التشكيلة الراهنة، عن هيمنة الأعضاء الدائمين غير المنتخبين. يكابد العضو من تلك الهيمنة من بداية دورته، فالأعضاء الدائمون الخمسة يقومون، بدون التشاور مع الأعضاء المعنيين أو بقدر ضئيل منه، بتوزيع رئاسات الهيئات الفرعية ولايتولون رئاسة أي منها. وبعد ذلك تتخلل تلك الهيمنة العمل اليومي للمجلس، إذ إن ثلاثة من الأعضاء الدائمين هم الذين يقومون تقريبا بصياغةً كل ولاية من الولايات الخاصة بالأقطار المدرجة على جدول أعمال المجلس. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تصاغ قرارات أو مقررات المجلس في مجموعات صغيرة، ثم تقدم باعتبارها أمرا مفروغا منه إلى الأعضاء المنتخبين. نحن نؤيد التشاور الموسع في المجلس، لكن قراراته ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع أعضائه لمناقشتها.

بالرغم من أوجه القصور تلك، نعتقد أننا قد أدينا المهمة التي كلفتنا بها في تلك الهيئة منطقتُنا دون الإقليمية، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والقارة الأفريقية. لقد استخدمت جنوب أفريقيا ميزتها النسبية التي تسنت لها بفعل تجربة عضويتنا الأولى في المجلس وبفعل تاريخنا في الإدراج على جدول أعمال المجلس. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركتنا النشطة في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في القارة الأفريقية وخارجها قد أعدتنا للمشاركة بنشاط في مداولات المجلس. ولا يزال من رأينا أنه ينبغي أن يأتي الأعضاء المنتخبون إلى المجلس ولديهم ما يلزم من الخبرة والمعرفة لإثراء عمله.

يلقي التقرير السنوي لمجلس الأمن المعروض علينا الضوء على المناطق العديدة التي لا يزال مجلس الأمن منخرطا في تسوية صراعاتها في مختلف أنحاء العالم، خصوصا أفريقيا. تقف عمليات الانتقال من الصراع إلى السلام في بلدان مثل الصومال والسودان وتيمور – ليشتي دليلا على ما يمكن لمجلس الأمن أن يحققه حين يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق. ومن دواعي سرورنا أن المجلس،خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قد أثار مناقشات بناءة حول المسائل العالمية الرئيسية، مثل بناء السلام، وحماية المدنيين، والمرأة، والسلام والأمن، والأطفال والصراعات المسلحة.

جنوب أفريقيا مسرورة سرورا خاصا بالتعاون الاستراتيجي المعزز بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. في ذلك الصدد، قادت جنوب أفريقيا عملية اتخاذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، خلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وقد قام على أساس القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي اتخذ خلال رئاستها في نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. ويهدف ذانك القراران إلى تهيئة قدر أكبر من التنسيق الاستراتيجي بين الهيئتين، وكفالة التمويل القابل للتنبؤ به والمستدام لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، ودعم إعادة الإعمار والتنمية في أعقاب الصراع في القارة.

وكان من الآثار الإيجابية لذلك التنسيق الإستراتيجي ما تم فيما بعد من اتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) بشأن السودان وجنوب السودان، الذي أقر فيه مجلس الأمن خارطة الطريق الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالتعامل مع اتفاق السلام الشامل ومسائل ما بعد الانفصال. ولا تزال المشاورات الجارية بين المجلس وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي يضطلع بدور قيادي في حل مسائل ما بعد اتفاق السلام الشامل،

تفيد المجلس في معالجته لتلك الأمور. وآتى ذلك التنسيق الاستراتيجي أكله حين وقع الطرفان، بعد أن كانا على شفا الحرب، على اتفاق تعاون في ٢٧ أيلول/سبتمبر عالج المسائل المعلقة كافة.

فيما يتعلق بالصومال، نذكّر بجلسة مجلس الأمن المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير تحت رئاسة جنوب أفريقيا، التي شارك فيها رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، علاوة على الدول الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. تكللت تلك الجلسة باتخاذ

القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي أذن بزيادة مستويات القوات في بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. لقد أدى ذلك القرار التاريخي وزيادة مستويات قوات البعثة إلى ضعضعة حركة الشباب، ما هيأ مناخا أمنيا مؤاتيا لإنهاء مرحلة الانتقال السياسي في الصومال، وتتويج ذلك بما جرى مؤخرا من انتخاب الرئيس الجديد وحكومته.

من دواعي سرور جنوب أفريقيا أن المشاورات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أصبحت أكثر تنظيما وفعالية. في ذلك الصدد، من رأينا أن من شأن زيادة التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن تعزز فعالية مجلس الأمن في التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في قارة أفريقيا. ونحن على ثقة من أن استمرار التعاون والوحدة بين المجلسين يمكن أن يعود بالنفع الكبير علينا عند التصدي لما نواجهه من تحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا – بيساو، ومالي، ومنطقة الساحل قاطبة.

بالرغم من تلك التطورات الإيجابية، ما برح وفدبلدي يساوره القلق إزاء حالات بعينها يعمد فيها مجلس الأمن إلى الانتقائية، إذ يختار، من بين ما تتخذه المنظمات الإقليمية من قرارات، العناصر التي تعزز المصلحة الوطنية لبعض الأعضاء. تجلت هذه الانتقائية والازدواجية في المعايير بوضوح حينما تجاهل منفذو القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لليبيا وعمدوا إلى تعويقها. وفضلا على ذلك، فإن آراء جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية قد تجوهلت على نحو مريح بينما تمت الموافقة الكاملة على آرائها بشأن ليبيا وسورية. من المهم احترام مبدأ الولاية الاحتياطية إذا كنا نريد خلق أوجه تآزر أفضل في تعزيز التعاون، خاصةً في القارة الأفريقية. لذلك فإننا ندعو إلى المزيد من الاتساق من جانب مجلس الأمن في تعامله مع الهيئات الإقليمية.

لا نزال قلقين من عدم نجاح مجلس الأمن في إحداث أي تغيير إيجابي في الحالة بين إسرائيل وفلسطين. لقد بدد إخفاق مجلس الأمن في إيجاد حل دائم لتلك الأزمة آمال ملايين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونأسف أن المجلس فوض مسؤوليته إلى المجموعة الرباعية، التي اتسمت معالجتها لتلك المسألة بالتقاعس. تشعر جنوب أفريقيا بخيبة أمل كبيرة إزاء عدم توصل مجلس الأمن إلى توافق بشأن تأييد طلب فلسطين عضوية الجمعية العامة أو بشأن زيارة فلسطين. ومن رأينا أن عجز المجلس في التصرف حيال تلك المسألة يسهم في استمرار عدم الاستقرار في المنطقة، ما أدى إلى ما شهدناه جميعا من أحداث مأسوية وقعت في الأيام الماضية في غزة.

نحن مقتنعون اقتناعا ثابتا بأن مصداقية مجلس الأمن لمّا تزل موضع طعن ما دام الفلسطينيون وشعب الصحراء الغربية محرومين من حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي استمر عقودا. يضر ذلك بمصداقية مجلس الأمن بوصفه حامي السلم والأمن الدوليين.

شهد العام الماضي مزيدا من التحسين في أساليب عمل المجلس.

وثمة تطور مشجع يتمثل في استخدام الحوارات التفاعلية غير الرسمية، التي أتاحت للمجلس التفاعل مع فرادى الدول الأعضاء ولجنة بناء السلام والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية. ويمكن مشاهدة المزيد من التحسين في أساليب عمل المجلس في أن الأعضاء المنتخبين يجري تعيينهم للعمل قائمين على صياغة النصوص، مثلما هو الحال مع ألمانيا بشأن أفغانستان وجنوب أفريقيا بشأن تيمور – ليشتي، كما أصبحوا رؤساء أو رؤساء مشاركين أثناء بعثات مجلس الأمن إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقد عزز الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، تحت الرئاسة المقتدرة للبرتغال، مزيدا من الشفافية والكفاءة في عمل المجلس. وأفضت معالجة هذه المسائل – القائمين على صياغة النصوص ورئاسة الأجهزة الفرعية وإعداد التقارير السنوية والتقييمات الشهرية، إلى اتخاذ خطوات متواضعة لكنها مهمة في سبيل تحسين عمل المجلس.

نرحب بهذه التطورات الايجابية ونشجع مجلس الأمن على الدفاع عن التقدم الكبير الذي أحرز ومواصلة تنفيذ مزيد من التحسينات. لكننا نؤكد مجددا رأينا أن التغييرات الشكلية في أساليب العمل ليست استجابة كافية لضرورة الإصلاح الأساسي للمجلس وتوسيع عضويته في الفئتين الدائمة وغير الدائمة.

لا يزال إصلاح مجلس الأمن يشكل تحديا من أكثر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة اليوم إلحاحا. ونرحب بوعد الرئيس مساعدة الدول الأعضاء في العمل من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال عملية الإصلاح. ونأمل ألا تعالج عملية الإصلاح بوصفها قضية من قضايا كثيرة يتعين النظر فيها، ولكن من منظور أغلبية الدول الأعضاء، وهو أنها أولوية لا يمكن المغالاة في تأكيد إلحاحها. ونود أن نعرب عن سرورنا لتعيين السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، كميسر للمفاوضات الحكومية الدولية. ونحن نثق في قيادته، ونؤكد له ولرئيس الجمعية العامة كامل دعمنا فيما نحاول تحقيق تقدم في المفاوضات.

وبعد الكثير من النجاحات والإخفاقات، نجد أنفسنا اليوم بحاجة إلى إحراز تقدم من أجل استعادة زخم العام ٢٠٠٩ وإعادة إحياء المفاوضات الحكومية الدولية. يشعر وفدي بالقلق إزاء ارتدادنا، منذ إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، إلى إطار الفريق العالم المفتوح باب العضوية لإعادة إعلان المواقف. نحن مقتنعون بأن النص الحالي المعروض علينا، في حين أنه يمثل وثيقة مرجعية مفيدة لمواقف الدول الأعضاء ومجموعات الدول، لا يمكن أن يساعد في دفعنا قدما نحو تحقيق نتائج ملموسة. ما يلزم هو عملية أو مبادرة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التقارب. ونعتقد أن عملية تبادل الآراء في الجولة الثامنة من المفاوضات أبرزت الميادين التي قد يكمن فيها التقارب والحلول التوفيقية، وهي أساسا، أن أغلبية الدول ومجموعات الدول تدعو إلى توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وتتشاطر المجموعة الأفريقية والمجموعة المرتبطة بمشروع القرار A/61/L.69/Rev.2، التي ننتمي إليها، هذا الرأي.

تستند الدعوة إلى توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة إلى اعتقادنا أن الهدف الأساسي للإصلاح هو كفالة أن المجلس، تماشيا مع قيم الميثاق التي تدعو إلى العالمية والمسؤولية الجماعية والعدل والإنصاف، ذا طابع تمثيلي واسع ويعكس الوضع الحالي للشؤون العالمية.ستتنافى تلك القيم مع مجلس تبقى أفريقيا غير ممثلة فيه في فئة العضوية الدائمة. وفي هذا الصدد، ندعو الميسر إلى إعداد نص أكثر إيجازا يستند إلى مواقف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. ونشجع الميسر على أن يسترشد، في إعداد النص، بتقييمه الذاتي أن التوسع في كل من فئتي العضوية يحظى بدعم أغلبية الدول الأعضاء.

تجري المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن منذ فترة طويلة جدا. حان الوقت الآن لإظهار أننا جميعا ملتزمون بتفعيل الدعوة التي وجهها زعماؤنا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) إلى إجراء إصلاحات رئيسية. من مسؤوليتنا جميعا اختتام تلك المفاوضات بطريقة عادلة وسريعة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئيس على عقد جلسة اليوم لإجراء مزيد من البلورة والتقييم لما حققناه في ثماني جولات من المناقشات بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. أود أن أقصر بياني على مناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن، المدرجة في برنامج عمل الجمعية العامة في إطار البند ١١٧ من جدول الأعمال.

نسمي المناقشات عملية تفاوض، لكننا نعلم جميعا أن ما نتناوله ليس مفاوضات كما نجريها عادة في الأمم المتحدة. لم تجر في الواقع مفاوضات. عقدنا جولات للإدلاء بالبيانات، لا تكاد تشكل عملية تفاوض. لكننا نواصل الاجتماع، رغم أننا في قرارة أنفسنا قد نقر بهدوء أن العملية بدرجة كبيرة حيثما كانت قبل ٢٠ عاما. لم تقربنا الاجتماعات الثمانية التي عقدناها بشأن مسألتي أساليب عمل مجلس الأمن وتوسيعه من مجلس مصلح. في الواقع، لقد ازددنا تباعدا بطريقة ما عما كنا قبل ٢٠ عاما. لدينا مجموعات من الدول ودول أعضاء ذكرت علانية أنها تريد توسيع المجلس وتحسين أساليب عمله، لكننا نرى الآن دورا للمنافسات الثنائية والإقليمية. ليس بوسعنا حتى الاتفاق على الشكل الذي سيكون عليه مجلس الأمن الموسع.

واتضح ذلك في العام الماضي، عندما لم ير مشروع قرار من فقرة واحدة في المنطوق سعت إلى توسيع عضوية مجلس الأمن، الموضوع الذي تقول جميع الدول الأعضاء أنها متفقة عليه، النور حتى في الجمعية العامة (A/66/L.42/Rev.2). أصبح الأمر برمته عملية لا طائل منها. ويبدو أن الرأي أصبح: ''إذا لم أتمكن من الانضمام إلى عضوية المجلس، ينبغي ألا يسمح لتلك الدولة العضو الأخرى بأن تصبح عضوا دائم العضوية.'' أسمع أصواتا خافتة تقول، بالفعل، ''لنطل هذه المناقشات دون التوصل إلى قرار، حيث أنني سوف أخسر إذا أصبح البلد (س) عضوا دائما''. ثم نسمع نفس الأصوات تتساءل عن سبب بطء عملية الإصلاح. أنا مندهش وأشعر بالحيرة.

تدعي معظم الدول الأعضاء أنها تريد مجلس أمن أكثر شفافية وشمولا ومشاركة. ويتفق جميع الحاضرين هنا اليوم تقريبا على أنه لا ريب في أن حق النقض غير ديمقراطي ولا مبرر أخلاقي له. ومن دواعي السخرية أن البعض منا، في حين نزعم أننا نماذج للديمقراطية في أنحاء العالم، يفضل النموذج الشمولي عندما يتعلق الأمر بعمل مجلس الأمن. سمعنا أيضا مقترحات بأنه، رغم أن حق النقض أمر سيئ، لا ينبغي حرمان الأعضاء الدائمين الجدد من التمتع بهذا الحق. سمعنا الكثير من الضجة بشأن تحسين أساليب عمل المجلس، لكن عندما اجتمعنا في هذه القاعة في أيار/مايو الماضي، قيل لنا إن مشروع القرار بشأن الموضوع قد سحب (انظر A/66/PV.108).

لنسأل أنفسنا: هل نحن جادون حقا بشأن الرغبة في إصلاح مجلس الأمن، أم أننا نود فقط أن نبدو على صواب سياسيا، وهذا ما يجعلنا نواصل تضليل العالم بإدعاء أننا نريد إصلاح هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة؟ لقد حان الوقت لأن نعيد النظر في نوايانا الحقيقية ونعمل بشكل ايجابي للمساعدة على المضي قدما في هذه العملية. وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، في حين أننا نشكو من أن الأمم المتحدة تطلب الكثير من الدول الأعضاء لتمويل عملياتها، فنحن، الدول الأعضاء، المسؤولون أحيانا عن تكاليف التشغيل

الأعلى. إن ٢٠ عاما من المناقشات لإصلاح مجلس الأمن، التي لا يبدو لها نهاية، مثال واضح على الكيفية التي ساهمنا بها في زيادة تكاليف تشغيل الأمم المتحدة.

أين نذهب من هنا؟ يمكن أن نستمر في الادعاء بأننا في عملية تفاوض. يمكن أن نجتمع مرة كل شهرين أو ثلاثة أشهر للإدلاء ببيانات معدة فقط لإعلان آرائنا الفردية وفي معرض هذه العملية قد نسخر من أفكار الأطراف الأخرى. يمكن أن نستمر في اتباع نهج الحصول على كل شئ أو لا شئ، كما جرى على مدى ٢٠ عاما. ويمكن أيضا أن نستمر في تخويف البلدان الأصغر خلال المناقشات ثم ندعي أن لجميع الدول الأعضاء حقوق متساوية في هذه الجمعية العامة الأكثر ديمقراطية. لكي نكون على صواب سياسيا، علينا أيضا أن نستمر في إبلاغ العالم بأننا نريد إصلاح مجلس الأمن، رغم أننا في قرارة أنفسنا نعرف أن هذا ليس ما نريده بالفعل، وأننا سنتخذ كل خطوة ممكنة – سياسيا وقانونيا وفنيا – لتعطيل العملية بأسرها ثم نلقي باللوم على الأطراف الأخرى لعدم تحليها بالمرونة.

وبالمناسبة، فقد اتخذت عبارة ''المرونة'' معنى جديدا في مناقشاتنا. فهي تعني فعليا: ''ينبغي لك أن تتفق مع ما قلته وأن تتخلى عن موقفك''. وإن بوسعنا جميعا الاتفاق على أن أوجه القصور من هذا القبيل تجعل من الصعوبة بمكان إحراز أي تقدم في هذه العملية من قبل السفير الممثل زاهر تانين، الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية ورئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس. وإذ أذكر السفير تانين، فإنني أهنئه على إعادة تعيينه رئيسا لتلك المفاوضات.

وختاما، أكرر القول أنه ينبغي أن نشرع في إجراء مفاوضات حقيقية، مع توفر نص ورقة عمل وجداول زمنية معقولة لإنهاء تلك العملية. وقد حاولنا نصوصا تجميعية فيما يتعلق بهذه العملية في السابق. غير أن تلك المحاولة لم تؤد بنا إلى أية نتيجة بعد. وعليه، فقد حان الوقت بالنسبة لنا جميعا – وخاصة غالبية الدول الأعضاء التي ليس لها أثر يذكر على المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين – التخلي عن نهج التمسك المطلق بتحقيق جميع تطلعاتها – وألا تكتفي بمجرد التكلم عن المرونة بل إن عليها أن تثبت تمتعها بالمرونة بالفعل. وفي الواقع، فإننا نواصل خسارة المزيد في حالة الجمود الراهنة، بوصفنا غالبية الدول التي لا تزال تتمسك بذلك الموقف. وبوسعنا الاستمرار في هذه التمثيلية السياسية من الطراز الأول، تماما كما بوسعنا الشروع في مفاوضات حقيقية مقيدة بجدول زمني معقول لاختتامها. وإلى أن يحين ذلك الوقت، فليس علينا سوى إلقاء اللوم على أنفسنا فيما يتعلق بالفشل في الاضطلاع بدور أكثر جدوى في عمل مجلس الأمن.

وتأمل ماليزيا بصدق في أن نحرز بعض التقدم ونحن نواصل التداول بشأن هذه المسألة الهامة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وإلا، فإننا لن نفعل سوى تكرار أنفسنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.